

دور المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة الداخلية والأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية

أكرم محمد الوشلي^{1*} وفتح محمد المحضار²

¹ قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة إب، اليمن

² قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن

*E-mail: a_washali@yahoo.com

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للبنوك اليمنية من خلال دورها في تعزيز الرقابة الداخلية على العمليات المالية والتشغيلية. واستند البحث في تفسير هذا الدور على المبررات النظرية التي تقدمها كل من نظرية اقتصاد تكلفة المعاملات ونظرية الوكالة، وأطر الرقابة الداخلية الصادرة عن المنظمات الدولية مثل لجنة (COSO) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel). وبشكل عام أظهرت نتائج البحث أن المراجعة الداخلية لا تقوم بدور جوهري في تحسين الاداء المالي في البنوك اليمنية، وذلك بسبب عدم أخذ الإدارة العليا بتوصيات المراجعة الداخلية في تحسين السياسات والاجراءات المالية والتشغيلية وتطوير أنشطة الضبط الداخلي، إضافة إلى ضعف الرقابة الداخلية على مجالات المصروفات الإدارية وعدم خضوعها لفحص المراجعة الداخلية بشكل دوري. من ناحية أخرى، تبين أن المراجعة الداخلية تساهم في تعزيز فعالية الرقابة من خلال المساهمة في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وحماية الأصول، وضمان دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية. تُبين أن المجالات المالية والتشغيلية ذات رقابة داخلية كافية وفعالة وتخضع لفحص المراجعة الداخلية بشكل متكرر، ماعدا مجال المصروفات.

1- مقدمة:

منظمات الأعمال للوصول إلى قناة بأن أنظمة الرقابة الداخلية في المنظمة تعمل بشكل صحيح، وبالطبع تقع المسؤولية الأساسية في توفير هذه القناة على الإدارة التنفيذية، فهي التي تتولى مهمة وضع وتنفيذ برنامج رقابة مستمرة للتحقق من أن سياسات وإجراءات العمل الصادرة عن مجلس الإدارة تخضع لضوابط رقابية كافية، وتعمل بشكل صحيح وتتقيد بسياسات المنظمة.

وهنا تظهر أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في المنظمة باعتبارها مصدرًا مهمًا لتحسين الرقابة الداخلية في المنظمة بما يتواءم مع التطورات في بيئة الأعمال، وتقوم بهذا الدور باعتبارها جزءًا من نظام الرقابة الداخلية ومرحلة مهمة في نظام الرقابة في المنظمة، كما أنها ترتبط بشكل مباشر بالهيكل التنظيمي والقواعد العامة للعمل

تعد الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي موضوعًا حساسًا للغاية في ظل الأزمات المالية المتتالية التي تعصف بالنظام الاقتصادي العالمي، خاصة أن العمل المصرفي يعد من أكثر المجالات التي تنطوي على المخاطر، إذ يعد هيكل وتركيب أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك خاصة أمرًا حاسمًا لضمان حسن سير أعمالها، فضلاً عن أن الاتجاه الحالي لبيئة الأعمال العالمية والمتطلبات التشريعية والمهنية الحديثة التي تلزم منظمات الأعمال تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية بهدف استعادة الثقة في القوائم المالية بعد الفضائح المالية الأخيرة، باعتبار أن نظام الرقابة الداخلية ركيزة أساسية لإدارة المخاطر في المنظمات بشكل عام (COSO, 1994; ISA,315). وفي ظل هذا الوضع تحتاج مجالس الإدارة في

الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في عامي 2002، و2004م (Hass, et al.,2006).

التطورات التشريعية في بيئة الأعمال العالمية كان لها هي الأخرى تأثيرات جوهرية على وظيفة المراجعة الداخلية، فقد أدت الأزمة المالية التي حدثت في بداية عام 2000م، إلى صدور قانون (SOX, 2002) في الولايات المتحدة، وقوانين مماثلة في دول عديدة، وأحدثت هذه القوانين تغييرات في مجال اهتمام المراجعة الداخلية، من خلال وضع متطلبات تهدف بشكل رئيس إلى توفير نظم رقابة داخلية أفضل توثيقاً وأكثر فعالية فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، وهو ما أدى إلى زيادة اعتماد المنظمات على وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها في موقع متميز يمكنها من المساعدة في الامتثال لهذه المتطلبات. فعلى سبيل المثال، ألزم قانون (SOX,2002) الشركات الأمريكية بتضمين تقاريرها السنوية التغييرات التي قامت بها في نظام الرقابة الداخلية وتقييمها له وتصديق المحاسب القانوني على ذلك التقييم، وتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها جزء من الرقابة الداخلية لموقعها المتميز داخل المنظمة وهو ما يمكنها من المساعدة في الامتثال لهذه المتطلبات (Bedard, 2006). وقد ذكرت دراسة لمكتب محاسبة (Deloitte, 2006) أنه بعد سنة من صدور قانون (SOX,2002) عملت المنظمات على الحد من التكاليف المترتبة على الالتزام بالمتطلبات التشريعية المتعلقة بالرقابة الداخلية من خلال الاعتماد على المراجعة الداخلية، كما ذكرت الدراسة أن مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر ساعد المنظمات في تحديد الضوابط الرقابية الأكثر فعالية وكفاءة لتحقيق الالتزام بهذه المتطلبات والحد من الجهود في الوقت نفسه.

وقد ترتب على المتطلبات التشريعية الجديدة أن أصبحت لجنة المراجعة موجهاً آخر لدور المراجعة الداخلية،

(Cai,1997). ويتمثل الدور الرئيسي للمراجعة الداخلية في هذا الشأن في إجراء تقييم مستمر لمخرجات وأداء المنظمة لضمان الفعالية والكفاءة والالتزام بالسياسات والإجراءات، من خلال التقرير عن نقاط الضعف في الرقابة والأداء، وتقديم المشورة لإدارة المنظمة حول الحلول المناسبة لمشاكل العمل، وتوفير المعلومات الموثوق بها المفيدة في الوقت المناسب لجميع مستويات الإدارة (Sawyer and Vinten,1996). حتى تتمكن المراجعة الداخلية من القيام بهذا الدور فإنه يجب تصميم عملية المراجعة بالاتساق مع أولويات وأهداف المنظمة بشكل عام، وكذلك مع كل من أهداف المنظمة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، والعمل على تصميم تقارير المراجعة الداخلية بحيث تساعد على ضمان التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة في المنظمة (Ben-Chorin and Hedley, 2011).

إن تتبع تطور أنشطة وظيفة المراجعة الداخلية يشير إلى أن نشاطها الرئيسي تمحور حول إعطاء تأكيدات عن فعالية الرقابة الداخلية منذ صدور بيان مسؤوليات المراجعة الداخلية عن معهد المراجعة الداخلية في عام 1957م، وتم تكريس هذا المدخل في بيان مسؤوليات المراجعة الداخلية الصادر عن المعهد عام 1993م. وقد استمر ذلك إلى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي الذي شهد تغييرات جذرية في دور المراجعة الداخلية، وسعت نطاق أنشطتها على نحو يتطلب من المراجع الداخلي تقديم مساهمات كبيرة للمنظمة، ويظهر هذا التحول جلياً في إطار الممارسة المهنية الصادر عن المعهد في عام 1999م، الذي أدرج الخدمات الاستشارية في نطاق المراجعة الداخلية إلى جانب خدمات التأكيد، وأصبح دورها يركز على قضايا تتعلق بإدارة المخاطر والحوكمة إلى جانب دورها السابق في تقييم الرقابة الداخلية، بهدف إضافة قيمة للمنظمة. كما تم تعزيز هذا الدور في التنقيحات التالية لإطار الممارسة المهنية

داخليين في (107) بلداً، إلى وجود تقارب بين المراجعين الداخليين حول تطور دور المراجعة الداخلية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، حيث كانت أعلى خمسة أنشطة للمراجعة الداخلية خلال عام 2010م كانت ترتبط بأهداف الرقابة، وكان ترتيب هذه الأنشطة من حيث القيام بها من قبل المشاركين في الدراسة على النحو الآتي: المراجعة التشغيلية (89٪)، ثم مراجعة الامتثال لمتطلبات القوانين والأنظمة (75٪)، ومراجعة المخاطر المالية (72٪)، والتحقيقات في الغش والمخالفات (71٪)، وفي الأخير تقييم فعالية هيكل الرقابة الداخلية باستخدام إطار الرقابة للجنة (COSO) أو إطار لجنة (COBIT) بنسبة (69٪).

وكانت قد توصلت دراسة لمكتب محاسبة برايس ووترهاوس (PwC, 2006) إلى أن مراجعة الالتزام تستحوذ على أكثر من (50٪) من جهود المراجعة الداخلية بعد صدور قانون (SOX, 2002). وفي دراسة حول دور وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الماليزية في أعقاب المتطلبات التشريعية الجديدة والأهمية المتزايدة لإدارة المخاطر، توصلت دراسة لمكتب محاسبة ارنست ويونغ (Ernst and Young, 2004) إلى أن (87٪) ممن شملتهم الدراسة يعتبرون أن الوظيفة الأساسية للمراجعة الداخلية هي تقديم تأكيدات حول عمليات وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما ذكر أكثر من (70٪) منهم أن منهجيتهم في المراجعة تشتمل على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية.

وفي ظل هذا الاهتمام العالمي بدور المراجعة الداخلية وتعزيز أنظمة الرقابة في منظمات الأعمال، يبدو أن تأثير هذه التطورات العالمية قد انعكس ولو بشكل متأخر على بيئة الأعمال اليمنية بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، حيث يبدو أنه بدأ التعويل على المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية لأخذ أدوار ومسؤوليات أكبر فيما يتعلق بتقييم وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية، تلبية

والجهة العليا في المنظمة المسؤولة عن الإشراف على المراجعة الداخلية باعتبارها أحد المصادر الحيوية اللازمة لمساعدة لجنة المراجعة في الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بتقييم الرقابة الداخلية، وخاصة بعد أن أصبح تقييم الرقابة يتضمن تقييم المخاطر (Holm and Laursen, 2007)، كما أصبح تحقيق آليات رقابة داخلية فعالة مرتبط بمجودة العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين في المنظمة (Nagy & Cenker, 2002).

وفي هذا الصدد، أكد العديد من الباحثين أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم فعالية الرقابة الداخلية، فقد أشار (Roth & Espersen, 2003) إلى أن حاجة المنظمات لاستجابة التغيرات التشريعية أدى إلى تغيير في دور المراجعة الداخلية. كما ذكر (Hass, et al., 2006) وجود اتفاق بين الباحثين على أن اتجاه المراجعة الداخلية نحو تعزيز فعالية الرقابة الداخلية استجابة للمتطلبات التشريعية يعتبر أيضاً عملاً ذا قيمة مضافة للمنظمة، برغم أنه يختلف عن دورها عما كان عليه قبل الفضائح المالية الأخيرة والذي كان يركز على مجالات مثل الحوكمة وتقييم المخاطر. كما اعتبر (Burnaby & Hass, 2011) أن ما يضمن مستقبل مهنة المراجعة الداخلية هو قدرتها على إضافة قيمة للمنظمة عن طريق ما تقدمه من اقتراحات وتأكيدات حول فعالية الرقابة الداخلية. فيما أشارت دراستي (Goodwin, 2006, Holm & Laursen, 2007) إلى أن عمل المراجعة الداخلية في فحص وتقييم فعالية الرقابة الداخلية يمثل قيمة مضافة للمنظمة باعتبار أن ذلك يمثل جزءاً من دورها الرئيس في تطبيق الحوكمة.

بالإضافة إلى ذلك، أكدت العديد من الدراسات المسحية حول نطاق أنشطة وظيفة المراجعة الداخلية الآراء السابقة، فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة حديثة لمعهد المراجعة الداخلية الأمريكي (IIA, 2011) شملت مراجعين

لمتطلبات برنامج إصلاح القطاع المصرفي الذي تنتهجه الحكومة منذ 1997م، وتعليمات البنك المركزي وغيرها من المتطلبات المتعلقة بالرقابة مثل متطلبات إطار الرقابة للجنة بازل.

حيث تلزم تعليمات البنك المركزي اليمني في المنشور رقم (6) لسنة 1997م، المتعلق بالرقابة الداخلية - والذي تشابه توجهاته مع ما ورد في إطار الرقابة الداخلية للجنة (COSO, 1992)- تلزم البنوك بوضع نظام للرقابة الداخلية يساعدها على إدارة أعمالها بشكل صحيح وفعال، بهدف ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية والقوانين المطبقة وتعليمات البنك المركزي، وضمان مراقبة وإدارة المخاطر المتعلقة بمخاطر الائتمان وأسعار الصرف والفوائد ومخاطر السوق الأخرى، وضمان عدالة ووضوح القوائم المالية في التعبير عن الوضع المالي للبنك. ولضمان وجود تقييم مستمر للرقابة الداخلية تطلبت هذه التعليمات إنشاء وظيفة المراجعة الداخلية في البنك مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ترفع تقارير إلى مجلس الإدارة ولا تمارس أي أعمال تنفيذية، وموافاة البنك المركزي بشكل دوري بنسخة من تقارير المراجعة الداخلية.

كما أن قيام البنك المركزي اليمني بإصدار الدليل الإرشادي لحوكمة البنوك اليمنية في سبتمبر 2013م، ليمثل إطار وطني لحوكمة البنوك في اليمن، تضمن تعليمات الزامية تتطلب من البنوك اليمنية بتطبيق نظم رقابة داخلية فعالة وتقييم هذه النظم بشكل مستمر لضمان عملها بشكل صحيح، قد زاد من مسؤولية البنوك نحو تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية فيها.

هذه المستجدات العالمية والمحلية شكلت حافزاً لدراسة مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تعزيز أنظمة الرقابة وتحسين الأداء المالي خاصة في القطاع المصرفي. فعلى الرغم من أهمية المراجعة الداخلية في عملية تقييم وتعزيز

فعالية الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أداء المنظمات بشكل عام، فإن بحوث قليلة اهتمت بالعلاقة بين المراجعة الداخلية والإدارة المالية الفعالة. كما يتضح أن الدراسات في مجال الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية ركزت على الشركات غير المالية، بينما ظل هذا المنهج محدود في مجال القطاع المصرفي، وقد يرجع سبب ذلك للطابع التنظيمي للرقابة الداخلية والمراجعة في القطاع المصرفي وتأثره الشديد بالأنظمة القانونية المطبقة في هذا المجال. وهو ما شكل حافزاً لدراسة دور المراجعة الداخلية في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية وأثر ذلك على الأداء المالي في البنوك اليمنية.

ومن حوافز هذا البحث أيضاً ما توصلت إليه دراسة سابقة في بيئة الأعمال اليمنية من نتيجة مفادها أن وظيفة المراجعة الداخلية في مجتمع الدراسة - البنوك اليمنية - تقوم بتقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية كجزء رئيس من نشاطها، حيث خلصت الدراسة إلى أن معظم أو كل وقت وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية يخصص لأنشطة المراجعة التقليدية المتمثلة في المراجعة المالية وتقييم الرقابة الداخلية ومراجعة الالتزام (الوشلي، 2013).

لذا، يعتبر هذا البحث امتداداً لما كتب حول المراجعة الداخلية من خلال تكوين الأساس النظري لشرح مساهمة المراجعة الداخلية في تعزيز فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية وأثر ذلك على الأداء المالي للبنك، باعتبار أن المراجعة الداخلية هي أحد المجالات ذات الخبرة في تقييم كفاءة استخدام الموارد المالية، والمساعدة على تحسين الرقابة الداخلية ومن ثم تحسين الأداء المالي للبنك.

ولأغراض هذا البحث، فإن مصطلح كفاءة الرقابة الداخلية يتضمن أنشطة الرقابة ويشير إلى مدى كفاءة تصميم هيكل الرقابة المتعلق بالسياسات ودليل الإجراءات والأنشطة ذات الصلة بتقديم الإرشادات والتوجيهات الكافية للممارسات المقبولة وأداء المهام لضمان تحقيق

والعلاقات فيما بينها ، وعرفت اللجنة الرقابة الداخلية بأنها "عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد، وتتضمن الرقابة الداخلية وتطبيق الإستراتيجية في المنظمة، وتصمم لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لإنجاز الأهداف الآتية: (1) الاعتماد على التقارير المالية؛ (2) كفاءة وفعالية العمليات؛ و(3) الالتزام بتطبيق الأنظمة والتشريعات المطبقة (COSO,1992).

وبين الاتجاه الحديث للرقابة الداخلية أنه لم يعد لها وجود مستقل كما كانت في الماضي القريب، وأن الرقابة الداخلية أصبحت مرتبطة بإدارة المخاطر في المنظمة، وهو ما يعرف بمفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر Risk-Focused Approach، والذي يختلف عن الرقابة التقليدية التي تركز على فحص وتحليل كافة أنشطة المنظمة للتأكد من سلامة الإجراءات. ووفقاً لمدخل الرقابة على أساس المخاطر يتم التركيز على المخاطر التي تواجهها المنظمة.

وقد تبنت المنظمات المهنية مدخل الرقابة بالتركيز على المخاطر، وأصبح مفهوم إدارة المخاطر يشتمل الرقابة الداخلية، ويتضح ذلك من تعريف لجنة (COSO, 2004) لإدارة المخاطر والذي تضمنه الإطار المنقح الصادر عنها عام 2004م بعنوان "الإطار المتكامل لإدارة مخاطر المنظمة"، حيث عرف إدارة المخاطر بأنها "عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد، لتطبيق الإستراتيجية الموضوعية عبر المنظمة، ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة، لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لإنجاز الأهداف التالية: -

(1) الإستراتيجية: الأهداف عالية المستوى، الوقوف معها ودعمها؛ و(2) العمليات: كفاءة وفعالية استخدام الموارد؛ (3) التقارير: الاعتماد على التقارير؛ و(4)

أهداف المنشأة. أما فعالية الرقابة فتشير إلى أنه تم تنفيذ عناصر الرقابة على النحو المنشود من قبل الإدارة. كما ستبنى الدراسة مفهوم فعالية الرقابة الداخلية من جانبين، الأول من وجهة نظر الإدارة ويشير إلى مدى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية. والثاني ويشير إلى فعالية الرقابة الداخلية من وجهة نظر المنظمة كلها ويتضمن كفاءة الأداء المالي للمنظمة، وسيتم قياس الأداء المالي لأغراض هذه الدراسة بالتغير المثوي في صافي أصول البنوك.

وسيعتمد البحث على المنهج التحليلي في بناء الجانب النظري من الدراسة، من خلال تحليل نتائج البحوث والدراسات في هذا المجال. أما الجانب العملي فيعتمد على تحليل بيانات الدراسة الميدانية التي تم الحصول عليها من خلال قائمة الاستقصاء، بالإضافة إلى البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية للبنوك المشاركة في الدراسة. ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيم بقية البحث على النحو الآتي: تناول الجزء الثاني الإطار الفكري للدراسة، وتناول الجزء الثالث تطوير الفرضيات، وتناول الجزء الرابع الدراسة التطبيقية، أما الجزء الأخير فتضمن النتائج والتوصيات.

2. الإطار الفكري للدراسة:

1/2. الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الداخلية أحد الدعائم الأساسية لتمكين المنظمات من القيام بواجبها باعتبارها ركناً رئيساً للإدارة الحديثة. حيث تشبه النظام العصبي الذي ينتشر في جميع أنحاء المنظمة، يحمل الأوامر وردود الفعل من وإلى الإدارة، من خلال دورها في قياس وتقييم فعالية الرقابة التنظيمية (Cook and Winkle, 1976). وقد قدمت لجنة (COSO) إطاراً موسعاً ومتعارفاً عليه للرقابة الداخلية في منظمات الأعمال، يقدم مبادئ إرشادية لإنشاء وتكييف ومراقبة نظم الرقابة الداخلية، ويوضح عناصرها وأهميتها

الإذعان: الإذعان القوانين والأنظمة المطبقة".

كما تم تبني مدخل المخاطر من قبل مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولي (IAASB)، حيث قام المجلس عام 2004م، بإصدار المعيار رقم (315) بعنوان "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر البيانات الخاصة بالمادة" بدلاً عن المعيار رقم (400)، وتضمن المعيار الجديد فقرات تتعلق بالرقابة الداخلية، وقدم تعريفاً يدمج الرقابة الداخلية ضمن إدارة المخاطر، فقد عرف المعيار إدارة المخاطر بأنها "عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشأة، والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول عن الأهداف المتمثلة في: تحقيق مصداقية القوائم المالية، وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، والتحقق من الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة (IFAC, 2007). أما على المستوى المهني للمراجعة الداخلية، فقد عرف معهد المرجعين الداخليين الأمريكي (IIA, 2002) الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من العمليات والوظائف والأنشطة والنظم الفرعية للأشخاص الذين اجتمعوا معاً أو تم فصلهم من أجل ضمان تحقيق الأغراض والأهداف. وكما يلاحظ فإن أهداف الرقابة الداخلية التي قدمها المعهد تشابه إلى حد كبير مع أهداف إدارة المخاطر التي تضمنها تعريف معيار المراجعة الدولي رقم (315)، وتعريف لجنة (COSO) لإدارة المخاطر.

2.2. المراجعة الداخلية:

اهتمت المراجعة الداخلية منذ نشأتها كوظيفة داخل المنظمة بالتركيز على الحماية من الغش في المرتبات، وفقدان النقدية، وغيرها من الأصول، ثم امتد نطاقها فيما بعد ليشمل التحقق من كل المعاملات المالية تقريباً، ثم انتقلت ولا تزال تدريجياً من "المراجعة للإدارة" إلى التركيز على "مراجعة الإدارة" (Reeve, 1986). ويعكس ذلك الدور في تلك المرحلة النظرة التقليدية للمراجعين الداخليين

التي تشبههم برجال الشرطة، مهمتهم التحقق من إجراءات الشركة ومستوى توافقها مع قواعد العمل (Skinner and Spira, 2003). كما كان ينظر للمراجعة الداخلية بأنها ذات صلة وثيقة وامتداداً لعمل المراجعين الخارجيين، من خلال دورها في تقديم الدعم للمراجع الخارجي في فحص القوائم المالية، وقد اعتبر هذا الدور للمراجعين الداخليين في تلك المرحلة متواضعاً إلى حد ما لمسؤوليتهم المحدودة داخل التنظيم الإداري (Moeller & Witt, 1999).

ومنذ نهاية خمسينيات القرن الماضي بدأت المهنة تنتقل إلى مرحلة أخرى تركز على فحص الرقابة الداخلية بشكل رئيس. فقد ذكر (Mautz & Neumann, 1977) أنه "ينظر للجنة المراجعة كجسر بين مجلس الإدارة ومدقق الحسابات، وبالتالي أصبحت أكثر اهتماماً وإطلاعاً على مسائل المراجعة، وأصبحت الإدارة أيضاً على بينة من ضرورة حماية نفسها من خلال الاهتمام الكافي بالرقابة والمراجعة الداخلية الفعالة". واستجابة لهذا التوجه، وسع البيان الصادر عام 1957م عن المعهد المراجعين الداخليين من نطاق المراجعة الداخلية بشكل كبير لتشمل العديد من الخدمات للإدارة، أهمها فحص وتقييم سلامة وكفاءة وتطبيق الضوابط الرقابية في المنظمة والمتعلقة بالعمليات المالية والتشغيلية، وحماية الأصول، والامثال للسياسات والخطط والإجراءات، وموثوقية البيانات المحاسبية، وتقييم جودة الأداء. وقد استمر مدخل الرقابة الداخلية محوراً رئيساً لأنشطة المراجعة الداخلية حتى نهاية التسعينات. ويتضح ذلك من مضمون إطار الممارسة المهنية الصادر عن المعهد عام 1993م، والذي نص على أن نطاق المراجعة الداخلية يشمل فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات والمهام (Sridhar, 2003).

أحد أشهر منظري المراجعة الداخلية وهو (Sawyer) أن المراجعة الداخلية تمثل تقييم منهجي وموضوعي من قبل المراجعين الداخليين للعمليات والضوابط الرقابية المختلفة داخل المؤسسة، تهدف إلى تحديد ما إذا كانت: (1) المعلومات المالية والتشغيلية دقيقة وموثوق بها، (2) وأنه يتم تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والتخفيف منها، (3) ويتم اتباع الأنظمة الخارجية والسياسات والإجراءات الداخلية، (4) ويتم الإيفاء بمعايير التشغيل المقبولة، (5) ويتم استخدام الموارد بكفاءة واقتصادية، (6) ويتم إنجاز أهداف المنظمة بفعالية. وكل ذلك بغرض تقديم المشورة للإدارة لمساعدة أعضاء المنظمة في القيام بمسؤولياتهم الإدارية بفعالية (Sawyer, 2003).

3/2. إطار البحث:

يمكن تفسير دور المراجعة الداخلية في تحسين فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية باستخدام نظرية اقتصاد تكلفة المعاملات ونظرية الوكالة وأطر الرقابة الداخلية سواءً إطار لجنة (COSO) أو إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية. حيث تناقش نظرية اقتصاد تكلفة المعاملات تفوق المراجعة الداخلية وقدرتها على الاقتصاد في التكاليف وإبراز المزايا، وخاصة بالنسبة للمنظمات ذات الشكل الهرمي. وترى هذه النظرية أنه عندما يتم استبعاد المصادر الخارجية (دور المراجعة الخارجية في تقييم الرقابة الداخلية)، وتفضيل التعامل الداخلي، فإنه يمكن للمنظمة تخفيض التكاليف. وتدعم هذه النظرية بشكل أساسي الاعتماد على آليات داخلية للرقابة مثل الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية بدلاً من الآليات الخارجية، على أساس أن المراجعين الداخليين أكثر قدرة على كسب تعاون الأعضاء الآخرين داخل المنظمة، مما يمكنهم من الوصول بسهولة إلى معلومات مهمة ليست متاحة للمراجعين الخارجيين، كما يمكنهم من خلال مراجعة وفحص الرقابة الداخلية عن كثب تزويد

وشهد عقد التسعينيات من القرن الماضي صدور نشرات مهنية عديدة أثرت على دور ونطاق المراجعة الداخلية، مثل تقرير لجنة (Treadway, 1987)، وتقرير لجنة (COSO, 1992) في الولايات المتحدة، وتقارير لجنة (Cadbury) في المملكة المتحدة. وأدت هذه النشرات إلى تغييرات جذرية في نطاق المراجعة الداخلية ووسعت من مسؤولية المراجع الداخلي على نحو يتطلب منه تقديم مساهمات كبيرة للمنظمة استجابة للمتطلبات التنظيمية الجديدة لاسيما تلك المتعلقة بالرقابة الداخلية. واستجابة لتلك المستجدات تحرك معهد المراجعين الداخليين نحو تطوير إطار الممارسة المهنية الصادر عام 1999م. فقد تضمن الإطار الجديد تعريفاً موسعاً للمراجعة الداخلية، إذ عرفها بأنها "نشاط مستقل يتسم بالموضوعية وذو طابع استشاري، يهدف إلى إعطاء قيمة مضافة وتحسين عمليات المنظمة، بما يساعدها في تحقيق أهدافها، من خلال اتباع منهج منتظم يتسم بالشفافية لتقييم وتحسين فعالية كل من عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (IIA, 1999).

حيث وسع التعريف الجديد من مجال المراجعة الداخلية لتعمل في مختلف البيئات القانونية والثقافية؛ وفي جميع المنظمات التي تختلف في الغرض والحجم والبنية. وتغير نطاق المراجعة الداخلية وانتقالها من تأكيدات الالتزام والحفاظ على الأصول إلى خدمات تأكيد وخدمات استشارية تضيف قيمة للمنظمة من خلال دورها في مراقبة وتقييم وتحسين إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة، وهي أمور حيوية للحفاظ على / وتعزيز قيمة أصحاب المصلحة (Bou-Raad, 2000). وبمعنى آخر انتقل اهتمام المراجعة الداخلية من التركيز على عمليات المراجعة المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة إلى دور أوسع يضيف قيمة للمنظمة يتضمن أنشطة الاستشارات والتركيز على تحسين الأداء والفعالية (Gray, 2004). وفي ظل هذا التوجه عرف

الإدارة بوصف لفعالية الرقابة الداخلية القائمة، وأوجه القصور فيها، وبالتالي تقديم التوصيات بالتحسين والتصحيح (Spraaakman, 1997).

أما نظرية الوكالة فتري أن الموكل سوف يتكبد تكاليف وكالة من أجل مراقبة عمل الوكيل، وأن الوكيل سوف يتكبد تكاليف ارتباط لإظهار أنه يتم الاعتناء بثروة الموكلين (Adams, 1994). وتعتبر تكلفة المراجعة الداخلية مثالاً على التكاليف التي يتكبدتها الوكيل، فقد ذكر (Sherer and Kent, 1983) أنه ينظر للمراجعة الداخلية كتكلفة يتحملها كبار المدراء لتلبية الطلب على المساءلة أمام الأطراف الخارجية وخاصة المساهمين. كما يرى (Fadzil et al., 2005) أن فعالية وظيفة المراجعة الداخلية يرتبط بنجاح الإدارة في تحقيق أهداف المنظمة وما إذا كان نظام الرقابة الداخلية يعمل على النحو المنشود.

من جانب آخر، ذكرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel, 2012) ضمن دليل منقح صادر عنها حول إرشادات تقييم فعالية وظيفة المراجعة الداخلية، أن وظيفة المراجعة الداخلية تلعب دوراً حاسماً في صيانة وتقييم الرقابة الداخلية في البنك بشكل مستمر. ونص المبدأ الأول من هذه الإرشادات، بأن على وظيفة المراجعة الداخلية الفعالة توفير تأكيد مستقل لمجلس الإدارة والإدارة العليا على جودة وفعالية الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر ونظم الحوكمة في البنك، بما يساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا على حماية المنظمة وسمعتها. وبشكل محدد يجب على وظيفة المراجعة الداخلية إبلاغ الإدارة العليا بجميع النتائج المهمة في الوقت المناسب بحيث يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، ومتابعة نتائج هذه الإجراءات. كما أكدت أنه يجب أن يكون لوظيفة المراجعة الداخلية في البنك القدرة على فحص الوظائف الرئيسة لإدارة المخاطر ووظائف الرقابة على كفاية رأس المال النظامي والسيولة،

وظائف إعداد التقارير التنظيمية والداخلية، ووظيفة الامتثال التنظيمي ووظيفة التمويل.

3. تطوير الفرضيات:

1/3. تكرار عمليات المراجعة وأثرها على كفاية وفعالية الرقابة الداخلية:

تشتمل الرقابة الداخلية على الرقابة المحاسبية والرقابة التشغيلية (Brown, 1994). ويساعد فحص المراجعة الداخلية للرقابة المحاسبية على تحديد صحة وسلامة القوائم المالية، فيما يساعد فحص الرقابة التشغيلية على تحديد ما إذا كانت العمليات التشغيلية تدار وتراقب كما هو متوقع لها أن تكون من قبل لجنة المراجعة والإدارة العليا (Sawyer & Vinten, 1996). ومع أن إدارة المنظمة هي التي تقرر عدد المرات التي يحتاجها المراجع الداخلي لمراجعة عمليات محددة، فإن المجالات التي تصلح لمزيد من المراجعة غالباً ما تشتمل على مجالات تتضمن حجم أكبر من المخاطر، أو تلك التي أظهرت ضعفاً في المراجعات السابقة سواء في المجالات المالية أو التشغيلية. وتظهر أنشطة فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة أداء المهام في العديد من الأنشطة الأساسية من أعمال المراجعة الداخلية. ومن ثم نتوقع أن زيادة عدد مرات فحص المراجعين الداخليين للرقابة على المعاملات المالية والتشغيلية في البنك، يزيد من قدرتهم على تزويد الإدارة بالمعلومات حول أوجه الضعف في الرقابة الداخلية والتحسينات اللازمة، وأن التوصيات من هذه المراجعات تعطي فرصه للإدارة لتعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في البنك. لذلك نتوقع:

– وجود علاقة إيجابية بين تكرار عمليات المراجعة الداخلية ومدى كفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

2/3. أهداف الرقابة الداخلية وفعالية الرقابة الداخلية:

ذكر إطار (COSO, 1994) للرقابة الداخلية ثلاثة

ونظم الحوكمة، وتقييم موثوقية وفعالية وسلامة نظم المعلومات الإدارية والتشغيلية، وتقييم ومراقبة الامتثال للقوانين واللوائح، بما في ذلك أي متطلبات من المشرفين، وحماية الأصول.

ويلاحظ مما سبق تشابه أهداف المراجعة الداخلية مع أهداف الرقابة الداخلية، بما يكفي للقول بأنها تسعى نحو زيادة فعالية الرقابة الداخلية في المنظمة، من خلال قيام المراجعين بتقييم مدى إنجاز الإدارة لأهداف الرقابة الداخلية، وتقديم التوصية بالتحسينات، وتزويد الإدارة بأساس لوضع الآليات المناسبة بما يضمن أن الرقابة الداخلية تعمل كما هو مطلوب. لذلك نتوقع:

- وجود علاقة إيجابية بين تقييم المراجعين الداخليين لمدى إنجاز الإدارة لأهداف الرقابة الداخلية وفعالية الرقابة الداخلية.

3.3. أثر توصيات المراجعين بالتحسين على كفاية الرقابة الداخلية:

يتفق إطار (COSO) مع معيار المراجعة الدولي رقم (315) على أن الرقابة الداخلية تتكون من خمسة عناصر أساسية مترابطة هي: بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر، وأنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، والمراقبة. وتشير أنشطة الرقابة إلى الممارسات المتعلقة بالالتزام بالسياسات والإجراءات التي تضمن للإدارة تحقيق الأهداف، وتنفيذ استراتيجيات تخفيف المخاطر بشكل فعال، من خلال ضمان ملائمة الفصل بين الواجبات، وتجهيز المعلومات، والرقابة المادية على الأصول وفحص الأداء (Arens et al., 2006)، وبذلك فإنه يمكن القول بكفاية الرقابة الداخلية إذا قامت الإدارة بإدارة عملياتها المالية والتشغيلية بشكل صحيح، وعملت على توثيق السياسات ودليل الإجراءات التي تبين الممارسات المقبولة فيما يتعلق بعملياتها مثل إدارة السيولة وإعداد التقارير المالية

أهداف للرقابة الداخلية هي: فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية؛ وموثوقية المعلومات المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، ومن ثم فإنه عندما يتم تحقيق هذه الأهداف بشكل صحيح، يمكن اعتبار أن الرقابة الداخلية فعالة. كما أشار (Fadzil et al., 2005) إلى أن الأهداف الرئيسة لنظام الرقابة الداخلية في المنظمة هو توفير تنظيم إداري معقول يؤكد أن المعلومات المالية دقيقة وموثوقة، وأن عمليات المنظمة تتوافق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة والعقود، وأن الأصول محمية ضد الضياع والسرقة، وتستخدم الموارد بكفاءة واقتصادية، وأن الأهداف المحددة والأهداف التشغيلية والبرامج يمكن تحقيقها. وتظهر أنشطة فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة أداء المهام في العديد من الأنشطة الأساسية من أعمال المراجعة الداخلية.

كما ذكر البيان المنقح حول مسؤوليات المراجعة الداخلية لمعهد المراجعين الداخليين (IIA, 2000)، ثلاثة أهداف للمراجعين الداخليين هي: (1) فحص وتقييم سلامة وكفاية الرقابة المحاسبية، والمالية، والتشغيلية، وتعزيز فعالية الرقابة بتكلفة معقولة، و(2) التأكد من مدى الامتثال بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح، و(3) فحص العمليات والبرامج للتأكد مما إذا كان يجري تنفيذها كما هو مخطط لها، والتأكد من أن النتائج متسقة مع الأهداف والغايات المحددة، ويتضمن ذلك الفحص فحص وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجودها، وتقييم الاقتصاد والكفاءة في استخدام الموارد.

من جانب آخر، ذكرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel, 2012) أنه ينبغي أن يتضمن نطاق المراجعة الداخلية أنشطة تقييم مستقل لثلاثة جوانب في المنظمة، وهي تقييم فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

والتمويل. كما أن دليل السياسات والإجراءات الموثق بشكل دقيق لا يساعد فقط على تحديد كيف يتعين القيام بأنشطة الرقابة، ولكن يساعد أيضاً في تقديم معلومات دقيقة تساعد المراجعين في تقييم مدى كفاية تصميم الرقابة على ممارسات إدارة البنك المالية والتشغيلية.

وبناء على الاستعراض السابق للنشرات المهنية، يلاحظ أن الغرض من فحص كفاية الرقابة الداخلية من قبل المراجعة الداخلية هو التأكد مما إذا كان النظام القائم يوفر تأكيداً معقولاً بأنه سيتم الوفاء بأهداف المنظمة وغاياتها بكفاءة واقتصادية، وفي حال أوصى المراجع الداخلي بإدخال تحسينات في السياسات والإجراءات القائمة للتخفيف من مخاطر البنك، فمن المرجح أن تستجيب الإدارة لهذه التوصيات. لذلك نتوقع:

- وجود علاقة إيجابية بين توصيات المراجعين الداخليين بتحسين السياسات والإجراءات المالية والتشغيلية وكفاية الرقابة الداخلية.

4/3. توصيات المراجعين بالتحسين وفعالية الرقابة الداخلية والأداء المالي؛

تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بتقييم كفاية وفعالية الرقابة عن طريق تقييم جودة الرقابة، وتغطي مراقبتها التقييمات المستمرة والدورية للإشراف الخارجي على الرقابة الداخلية من قبل الإدارة أو الأطراف الأخرى خارج العملية التشغيلية، ويضمن ذلك أن تعمل الرقابة بالشكل المطلوب وأنه يتم تعديلها بشكل مناسب لتلبية التغيرات في الظروف (Arens et al., 2006). وتشير نظرية اقتصاد تكلفة المعاملات إلى أنه من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع النشاط المتوقع، فإن آلية الرقابة تسهل تكييف التنظيم الداخلي للمنظمة وفقاً للمستجدات في بيئة الأعمال وهو ما يساعد على الحد من تكاليف التشغيل. وأشار (Wang, 2006) إلى أن نظام الرقابة المالية يوفر فحص مستمر

للموازنة، ويساعد على كشف الممارسات غير الفعالة في العمليات وتجنب المزيد من التدهور في الوضع المالي، ومن خلال مقارنة النتائج المالية الفعلية مع الموازنات التخطيطية لتحديد مدى تحقيق الأهداف المالية، فإن المديرين سيكونون في وضع يمكنهم من تحديد الانحرافات غير المقبولة واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتحسين الأداء المالي. الأهم من ذلك، أنه عندما يدرك العاملون في المنظمة أن المراجعين الداخليين سيقومون الأداء المالي وأنشطة الضبط الداخلي، فمن المرجح أن يضفي ذلك الطابع المؤسسي على ممارساتهم وأدائهم للمهام، مما يعزز فعالية الرقابة الداخلية على المعاملات التشغيلية والمالية، لذلك نتوقع:

- وجود تأثير إيجابي لتقييم المراجع الداخلي لأنشطة الضبط الداخلي على فعالية الرقابة والأداء المالي.

5/3. تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي؛

أشار (Goodwin, 2004) إلى أن الرقابة الداخلية تحولت من مجرد أداة للسيطرة على النظام وتصحيح حالات معينة، إلى طريقة للكشف عن القيمة المضافة للمنظمة، بتحويلها إلى عملية مستمرة تسعى لزيادة الكفاية الإنتاجية وتحسين الأداء، من خلال تحقيق أكبر قدر من الفعالية والربحية للمنظمة. كما ذكر (Hass, et al., 2006) وجود تشابه كبير بين أهداف الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية بما يكفي للقول بأنهما يسعيان لتحقيق الغرض نفسه، وهو إضافة قيمة للمنظمة من خلال الإسهام بكفاءة وفعالية في تحقيق النجاح للشركات. فيما خلصت دراسة (Bisbe and Otley, 2004) إلى أن إستراتيجية المنظمة تؤثر على أدائها من خلال توجيه المكونات الهيكلية فيها مثل مكونات الرقابة الداخلية، باعتبار أن هذه المكونات جزءاً من البيئة الداخلية للشركة، مما يؤدي إلى تحسين الرقابة الداخلية خاصة في الشركات التي تعزز تحسين فعاليتها. كما ذكر (Sawyer, 2003) أن

القطاع. حيث كان محصوراً في عدد من البنوك التي تمتلكها الحكومة بنسبة (100%) أو البنوك المختلطة التي تصل ملكية الحكومة فيها إلى (51%). وتعد بنوك القطاع الخاص حديثة النشأة ويغلب عليها الطابع الأسري والتي ينحصر معظم نشاطها في تمويل الأطراف ذوي العلاقة. كما أن هناك عدد محدود من فروع البنوك العربية والأجنبية التي تعمل بحذر شديد.

إلا أن هذا القطاع شهد نمواً متسارعاً في نشاطه منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، حيث افتتحت بنوك جديدة ولاغراض مختلفة، كما توسعت البنوك القائمة في نشاطها ومناطق عملها في عموم الجمهورية. وترتب على ذلك زيادة كبيرة في النشاط المصرفي في اليمن، وتحسن في أساليب أداء هذه البنوك وأنظمة الرقابة فيها. فعلى سبيل المثال، في الفترة 1997-2008م، ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في البنوك من أقل 1% إلى 12%. وارتفعت الودائع بنسبة 2340%، والقروض بنسبة 2406%، وإجمالي الميزانية الموحدة للبنوك بنسبة 544% (تقارير البنك المركزي اليمني السنوية للأعوام 1996 - 2012). كما تزامن هذا النمو مع برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي الذي تنفذه اليمن ضمن سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. حيث بدأت اليمن منذ عام 1996م بتبني برنامج لإصلاح القطاع المالي بتمويل وتعاون البنك الدولي، وسمي البرنامج Financial Sector Adjustment Credit (FSAC). وركزت مصفوفة البرنامج التي بدأ بتنفيذها في منتصف عام 1997م، على وضع وتطوير آليات الرقابة المصرفية الخارجية والداخلية، وتناول المحاور الأول منه الجانب التنظيمي واستهدف وضع وتطوير التعليمات التنظيمية للعديد من متطلبات العمل المصرفي، مثل إدارة السيولة وكفاية رأس المال والمخاطر، وتصنيف القروض، ومخاطر

المراجعة الداخلية تهدف إلى تقديم المشورة للإدارة لمساعدة أعضاء المنظمة على القيام بمسؤولياتهم الإدارية بفعالية من خلال تقييم مدى إنجاز أهداف الرقابة الداخلية. فيما أشار (Dittenhofer, 2001) إلى أنه إذا تم الحفاظ على جودة المراجعة الداخلية، فإن ذلك سوف يساهم في التحقق من مدى ملاءمة إجراءات وعمليات الجهة الخاضعة للمراجعة، ومن ثم يساهم في فعالية الجهة الخاضعة للمراجعة والمنظمة ككل.

ونخلص مما سبق إلى أن تقييم المراجعة الداخلية لمدى كفاية وفعالية الرقابة يزود الإدارة بالمعلومات الحيوية عن الوضع المالي للمنظمة، ويساعد على تحسين الأداء المالي. فمعرفة إدارة المنظمة للوضع المالي للمنظمة يعد أمراً مهماً لأنه يساعد الإدارة في توجيه مواردها ويجعلها مرنة في مواجهة المتغيرات، كما يعزز من قدرتها التنافسية من خلال تعزيز مواردها البشرية وزيادة جودة الخدمات، فضلاً عن مساعدتها في التنبؤ بالضائقة المالية وتجنب الأزمات المالية. ومن ثم يتوقع أن يعمل فحص المراجعة الداخلية للرقابة الداخلية على تحديد أوجه الضعف وتقديم التوصيات بالإجراءات التصحيحية على تحسين الأداء المالي للمنظمة، لذلك نتوقع:

- وجود تأثير إيجابي لوظيفة المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك.

4. الدراسة التطبيقية:

1/4. خلفية عن بيئة الدراسة:

تعتبر اليمن من ضمن الأقطار الأقل نمواً، ويقوم الاقتصاد اليمني على الزراعة والثروة السمكية بشكل رئيس، وعلى النفط بنسبة محدودة. أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فقد كان إلى نهاية التسعينيات محدوداً ومجال تدخل مستمر من قبل الحكومة سواء في هياكله أو مؤسساته أو في آليات عمله، وهو ما انعكس على تكوين هذا

التركز وإقراض ذوي العلاقة، وإصدار معايير محاسبية للبنوك. واستهدف المحور الثاني وضع وتطوير التعليمات التنظيمية المتعلقة بالرقابة على البنوك سواء الرقابة الداخلية في كل بنك أو الرقابة الخارجية للبنك المركزي والمراجع الخارجي، واستمر تنفيذ البرنامج خلال الأعوام 1997-1999م.

وقد اعتبر البنك الدولي في تقريره في 30/ سبتمبر/ 1999م، أن تنفيذ البرنامج يعتبر مرضياً، حيث تحسنت قدرات الرقابة على البنوك بشكل هائل حسب وصفه، وأصبحت الوظائف الرقابية للبنك المركزي تلتزم على نطاق واسع بالمبادئ الرئيسة التي أسستها لجنة بازل. وترتب على هذا البرنامج وضع وتنقيح العديد من التشريعات المصرفية، مثل قانون المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م، وقانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م، وقانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000م، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم (35) لسنة 2003م، وقانون العمليات المصرفية الإلكترونية رقم (40) لسنة 2006م، وغيرها من القوانين المتعلقة بأعمال الصرافة والبنوك المتخصصة، بالإضافة إلى العديد من التعليمات التنظيمية التي تضمنتها تعليمات البنك المركزي.

2/4. تصميم أداة جمع البيانات:

تضمنت قائمة الاستقصاء أربعة محاور هي: تكرار عمليات المراجعة لكل مجال، وتقييم أهداف الرقابة الداخلية وممارسات مراقبة الأداء المالي، ومدى كفاية وفعالية الرقابة المالية والتشغيلية، والتوصية بتحسين وتوثيق السياسات والإجراءات المالية والتشغيلية، وأشتملت القائمة على (27) مجال مراجعة تم تقسيمها إلى ثمان مجموعات هي: الموازنات، والأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية، والإيرادات، والمصاريف، والأنظمة الآلية، وثلاثة عناصر أخرى متعلقة بالعمل الإداري.

وروعي عند اختيار هذه المجالات أن تتضمن العناصر الرئيسة في القوائم المالية للبنوك، كما توفر الأساس الذي يُمكن المشاركين من الحكم على فعالية الرقابة الداخلية على العمليات المالية والتشغيلية في البنوك. وتم قياس متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

1. تكرار عمليات المراجعة: لقياس هذا المتغير طُلب من المشاركين، على مقياس من خمس نقاط، تحديد عدد مرات مراجعة كل مجال، على النحو الآتي: 1= تخضع للمراجعة أكثر من مرة في العام؛ 2= تخضع للمراجعة مرة واحدة في العام، 3= تخضع للمراجعة كل عامين؛ 4= تخضع للمراجعة مرة كل ثلاثة أعوام فأكثر، 5= لا تخضع للمراجعة. وتم تضمين هذه المجالات في الدراسة لأنها ترتبط بشكل مباشر بالعمليات المالية والتشغيلية وتؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للبنك.

2. فعالية الرقابة الداخلية: تم قياس هذا المتغير عن طريق سؤال المشاركين، على مقياس من خمس نقاط، تحديد مدى تحقيق الإدارة لأهداف الرقابة الداخلية باعتبار ذلك مقياس لفعالية الرقابة، وتضمنت أهداف الرقابة الداخلية في الدراسة الآتي: (1) كفاءة العمليات التشغيلية؛ (2) فعالية العمليات التشغيلية؛ (3) سلامة القوائم المالية؛ (4) سلامة السجلات المالية والمعلومات المحاسبية، (5) ضمان حماية الأصول، (6) الامتثال للقوانين والتعليمات الرسمية؛ (7) الامتثال للسياسات والإجراءات المقررة من مجلس الإدارة؛ (8) مراقبة مؤشرات الأداء المالي، (9) مراقبة الامتثال للسياسات والأنظمة والإجراءات.

3. كفاية الرقابة الداخلية: لغرض قياس أثر توصيات المراجعة الداخلية في تحسين السياسات والإجراءات المالية والتشغيلية، تضمنت الدراسة السياسات المالية والتشغيلية المتعلقة بالآتي: (1) إعداد الموازنات والحسابات الختامية، (2) السياسات المحاسبية، (3) إدارة النقدية، (4) الإقراض

الأصول (التغيير في صافي الأصول/إجمالي صافي الأصول) كمؤشر لقياس الأداء المالي، لأن هذه النسبة تفيد في تقدير تأثير الفائض والعجز للعام الحالي على صافي إجمالي الأصول، كما ذكرت أن التغيير في صافي الأصول في عام واحد قد لا يكون ممثلاً للأداء المالي للمنظمة، وأن الأفضل تحليل اتجاهات هذه النسبة على مدى خمس سنوات على الأقل (Chaney et al., 2002, Wang, 2006).

لذلك فقد اعتمد هذا المؤشر في هذه الدراسة كمقياس للأداء المالي للبنوك اليمنية المشاركة في الدراسة ولفترة لسبع سنوات 2005م-2011م، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): النسبة المئوية للتغيير في صافي الأصول للبنوك للفترة 2005-2011م

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صافي الأصول - رصيد افتتاحي	686,435.70	783,880.40	1,040,196.20	1,300,410.30	1,544,961.60	1,676,541.60	1,933,794.90
صافي الأصول - نهاية الفترة	783,880.40	1,040,196.20	1,300,410.30	1,544,961.60	1,676,541.60	1,933,794.90	1,765,827.90
التغيير في صافي الأصول	97,444.70	256,315.80	260,214.10	244,551.30	131,580.00	257,253.30	167,967.00-
نسبة التغيير في صافي الأصول	0.1420	0.3270	0.2502	0.1881	0.0852	0.1534	- 0.869

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد على الميزانية الموحدة للبنوك اليمنية - التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للأعوام 2011، 2012م.

3. الانحدار اللوجستي الترتيبي: تم استخدام الانحدار الترتيبي في هذا البحث لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يعد هذا الأسلوب مناسب لتحليل البيانات المقاسة وفق مقياس ليكرت والتي تعتبر بيانات ترتيبية (Borooah, 2002). وقد استخدم هذا الأسلوب لدراسة أثر توصيات المراجعة الداخلية بالتحسين في السياسات والإجراءات المالية والتشغيلية على كفاية الرقابة الداخلية، ودراسة أثر تقييم المراجعين لمدى تحقيق الإدارة لأهداف الرقابة ونظام الضبط الداخلي على فعالية الرقابة

والتمويل، (5) الادخار والودائع، (6) الاستثمار، (7) إدارة المخاطر، وقد روعي عند اختيار هذه المتغيرات أن تتضمن كل السياسات التي توفر الإرشادات والممارسات المقبولة لأداء أنشطة الرقابة المتعلقة بالعمليات المالية والتشغيلية في البنوك. وقد طُلب من المشاركين في الدراسة الإشارة وفق مقياس ليكرت الخماسي إلى مدى اتفاقهم أو عدم اتفاقهم عما إذا كانت السياسات موجودة في البنك، وتخضع للفحص من قبل المراجعة الداخلية، ومدى قيام المراجعة الداخلية بتقديم التوصيات اللازمة لتطوير تلك السياسات.

4. الأداء المالي للبنوك: أوصت العديد من الدراسات باستخدام مؤشر التغيير في صافي إجمالي

3/4. الأساليب الإحصائية:

1. الإحصاء الوصفي: تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص متغيرات الدراسة وتحليل العلاقات بين فترات المراجعة وكفاية الرقابة وفعالية الرقابة.

2. اختبار (Chi - Squire) ومعامل ارتباط بيرسون: لدراسة العلاقة بين تكرار عمليات المراجعة وكفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

الداخلية، وأخيراً استخدم في تحديد تأثير تكرار عمليات المراجعة وفعالية الرقابة وكفاية الرقابة على الأداء المالي.

4/4. البنوك عينة الدراسة:

غطت الدراسة (13) بنكاً من البنوك اليمنية، وهي البنوك التي استجابت لقائمة الاستقصاء، وتم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة يناير- مارس 2013م، وبناء على قوائم الاستقصاء المسترجعة، فإن عينة البحث تشمل على جميع أنواع البنوك اليمنية، حيث توزعت في العينة على النحو الآتي: 38٪ بنوك تجارية، و23٪ بنوك إسلامية، و8٪ بنوك ملكية مشتركة، و15٪ بنوك حكومية، و15٪ بنوك تمويل أصغر.

جدول رقم (2): أنواع البنوك المشاركة في الدراسة

النسبة	العدد	البنوك عينة الدراسة
0.38	5	بنوك تجارية (تقليدية)
0.23	3	بنوك إسلامية
0.15	2	بنوك تمويل أصغر
0.08	1	بنوك ملكية مشتركة (عام وخاص)
0.15	2	بنوك حكومية
100%	13	الاجمالي

وتضمنت العينة بنوك حكومية، ويبرر ذلك العديد

5/4. خصائص المشاركين في الدراسة:

جدول رقم (3): خصائص عينة الدراسة

التصنيف حسب الموقع الوظيفي	العدد	النسبة	التصنيف حسب سنوات الخبرة	العدد	النسبة
مدير مراجعة	9	0.22	أقل من (3) سنوات	13	0.32
رئيس قسم	8	0.20	من (3) إلى (5) سنوات	7	0.17
مراجع داخلي	24	0.58	من (5) إلى (10) سنوات	10	0.24
			من (10) سنوات فأكثر	11	0.27
التصنيف حسب المؤهل					
بكالوريوس	39	0.95	دبلوم بعد الثانوية	2	0.05

خمس أعوام وهي نسبة جيدة تزيد الثقة في بيانات الدراسة.

5. اختبار الفرضيات:

1/5. العلاقة بين عمليات المراجعة وكفاية وفعالية الرقابة الداخلية:

يبين الجدول (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية

يتبين من الجدول السابق أن (42٪) من المشاركين في الدراسة هم مديرو ورؤساء أقسام مراجعة، حيث يلاحظ تضمن العينة لمديري المراجعة في معظم البنوك الخاضعة للدراسة. وكان (95٪) من المستجيبين من ذوي المؤهلات الجامعية. كما أن (51٪) من العينة تزيد خبرتهم على

2. جاءت مجالات المراجعة الثلاثة عشرة التالية بين متوسطي (4.50-4)، أي إنها تخضع للمراجعة في المتوسط مرة واحدة كل عام. ويتضح أن معظم هذه الفئة ينتمي إلى الأصول الثابتة والالتزامات طويلة الأجل، والشيء اللافت للنظر ظهور عناصر رئيسة للمصروفات ضمن هذه الفئة، وهي مصاريف الصيانة ومصاريف المرتبات والأجور، ومكافآت وبدلات أعضاء الإدارة العليا، وخاصة البند الأخير الذي جاء في مرتبة متأخرة من حيث تكرار عملية المراجعة (المرتبة 22 من 27 مجال مراجعة).

3. الأربع المجالات الأخيرة تتضمن مجالين رئيسيين لحقوق الملكية بالإضافة إلى الاستثمارات في الأوراق المالية، وأخيراً الحسابات الختامية والموازنات فيتم مراجعتها مابين سنة إلى سنتين. وهي نتيجة منطقية نظراً لطبيعة هذه المجالات حيث يتوقع أن لا تشهد عمليات مالية وتشغيلية متكررة خلال العام.

لكل من تكرار عمليات المراجعة الداخلية وكفاية وفعالية الرقابة على مجالات المراجعة التي تضمنتها الدراسة، ومن خلال تحليل محتويات الجدول تظهر النتائج الآتية:

أ. تكرار عملية المراجعة:

1. يقع متوسط تكرار عمليات المراجعة للمجالات العشر الأولى بين متوسطي (4.5-5)، ويشير ذلك إلى إنها تخضع للمراجعة أكثر من مرة في العام، وتشير قيمة الانحراف المعياري المنخفضة إلى وجود اتفاق بين المراجعين على ذلك. وهنا نرى أن مراجعة هذه المجالات قد تكون جزء من العمل اليومي للمراجعة الداخلية لارتباطها بالنشاط اليومي المعتاد للبنوك (النقدية، والاعتمادات المستندية، ومحفظة القروض، والودائع والادخارات). كما تضمنت هذه الفئة معظم عناصر إيرادات النشاط الجاري وما يتعلق بها من مصاريف مباشرة ضمن هذه المجموعة. وجاء حفظ المعلومات والأرشفة والتوثيق ضمن هذه الفئة أيضاً، وقد يرجع ذلك إلى أهمية هذا المجال في الحفاظ على حقوق كل من المودعين والبنك.

جدول رقم (4): تكرار عمليات المراجعة وكفاية وفعالية الرقابة الداخلية

م	رقم	مجالات المراجعة	المدى	تكرار عمليات المراجعة		كفاية الرقابة الداخلية		فعالية الرقابة الداخلية	
				المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1	2	النقدية وشبه النقدية	5-1	0.904	0.3000	0.883	0.9390	0.154	0.7360
2	27	خطابات الضمان الاعتمادات المستندية	5-1	0.854	0.3660	0.903	0.9400	0.004	0.6880
3	6	محفظة القروض	5-1	0.704	0.7230	0.983	0.7240	0.004	0.6410
4	9	ودائع العملاء (الودائع الادخارات.... الخ)	5-1	0.614	0.9190	0.084	0.8880	0.034	0.8320
5	20	مصاريف السفر والمواصلات	5-1	0.594	0.7410	0.733	0.0251	0.853	0.8930
6	25	حفظ المعلومات والأرشفة والتوثيق	5-1	0.594	0.9210	0.543	0.1641	0.733	0.9050
7	18	تكلفة الودائع (الفوائد المدفوعة)	5-1	0.584	0.7470	0.783	0.8620	0.923	0.7390
8	17	الإيرادات الأخرى	5-1	0.554	0.7490	0.883	0.8830	0.903	0.8410
9	15	إيرادات القروض والسلفيات والأرصدة لدى البنوك	5-1	0.534	0.9330	0.853	0.9370	0.953	0.7590
10	19	المشتريات	5-1	0.514	0.9250	0.633	0.1021	0.753	0.8700
11	21	مصاريف الصيانة	5-1	0.494	0.9250	0.613	0.1151	0.833	0.9030
12	22	المرتبات والأجور وما في حكمها	5-1	0.494	0.9250	0.803	0.9540	0.983	0.8320
13	4	الأرصدة لدى البنوك	5-1	0.444	0.9500	0.074	0.8480	0.054	0.5520
14	11	مخصصات القروض والسلفيات	5-1	0.404	0.7780	0.733	0.0371	0.803	0.8830

م	الترتيب في القائمة	مجالات المراجعة	المدى	تكرار عمليات المراجعة		كفاية الرقابة الداخلية		فعالية الرقابة الداخلية	
				المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
15	26	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	5-1	0.384	0.0911	0.483	0.1091	0.763	0.7510
16	16	إيرادات أذون الخزانة والسندات الحكومية	5-1	0.334	0.9550	0.843	0.9450	0.893	0.8310
17	10	الديون طويلة الأجل على البنك	5-1	0.324	0.9340	0.853	0.0271	0.833	0.8130
18	5	أذون الخزانة والسندات الحكومية	5-1	0.314	0.1041	0.953	0.8370	0.054	0.6210
19	24	نظم المعلومات الآلية في البنك	5-1	0.254	0.1931	0.253	0.1711	0.733	0.8160
20	12	مخصص الضرائب والمخصصات الأخرى	5-1	0.224	0.8810	0.713	0.9290	0.853	0.7360
21	8	الأصول الثابتة	5-1	0.184	0.9030	0.463	0.0721	0.683	0.7640
22	23	مكافآت وبدلات الإدارة العليا	5-1	0.174	0.1601	0.703	0.0181	0.743	0.9660
23	3	الاحتياطيات لدى البنك المركزي	5-1	0.074	0.1491	0.933	0.9050	0.983	0.6980
24	14	الأرباح المحتجزة وتوزيعات الأرباح	5-1	0.903	0.8310	0.833	0.9840	0.783	0.7680
25	7	الاستثمارات في شركات تابعة ولغرض البيع	5-1	0.793	0.3181	0.573	0.0151	0.703	0.7400
26	13	رأس المال والاحتياطيات	5-1	0.733	0.1411	0.783	0.9740	0.983	0.7330
27	1	إعداد الموازنات والحسابات الختامية	5-1	0.583	0.2591	0.593	0.0191	0.633	0.8970

هذه المجالات تقع بين "كافية إلى حد ما وكافية". ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة تكشف أن المتوسطات التي تقع بالقرب من (4 = رقابة كافية) هي لتلك المجالات التي تعتبر عمليات مالية مباشرة وترتبط بالنقدية. ويلاحظ أن ثلاثة عناصر رئيسة للمصروفات ظهرت في مرتبة متأخرة من حيث كفاية الرقابة الداخلية وهي مكافآت الإدارة العليا والمشتريات ومصاريف الصيانة حيث أتت في المراتب (19)، (20، 21 من بين 27 مجال) على التوالي، وهو ما يوحي بضعف كفاية الرقابة الداخلية للمجالات الثلاثة مقارنة بالمجالات الأخرى الخاضعة للدراسة.

ولمزيد من التحليل تم التحقق مما إذا كان هناك علاقة معنوية إحصائية بين تكرار عملية المراجعة وكفاية الرقابة الداخلية، وما إذا كان هناك تأثير لتكرار عمليات المراجعة على كفاية الرقابة، حسب ما هو مبين في الجدول رقم (5)، حيث يتضح ما يأتي:

- ذكر (93%) من العينة - 38 (17 + 21) من أصل (41) - أنه يتم تنفيذ عمليات المراجعة مرة واحدة في العام

وبشكل عام نستنتج من التحليل السابق أنه يتم إجراء مراجعات متكررة كل عام للمجالات المرتبطة بالنقدية والأصول النقدية الأخرى وللمجالات المالية المرتبطة بالعمليات التشغيلية مثل تسجيل واستلام وصرف القروض والودائع والإيرادات وبعض بنود المصاريف، وبشكل مفاجئ أشار المستجيبون إلى أن عناصر رئيسة للمصروفات تخضع للمراجعة مرة واحدة في العام تقريباً (وهي المرتبات والأجور، ومصاريف الصيانة، ومكافآت الإدارة العليا). أما ما يتعلق بالأصول والالتزامات طويلة الأجل فتتراوح عملية مراجعتها بين العام والعامين حسب ارتباطها بالنقدية.

ب. العلاقة بين تكرار عمليات المراجعة وكفاية الرقابة الداخلية:

يبين الجدول (4) أيضاً أن - باستثناء ثلاثة مجالات مراجعة (إيرادات أذون الخزانة والسندات الحكومية، والأصول الثابتة، وأنظمة المعلومات الآلية) - يقع متوسط كفاية الرقابة لجميع مناطق المراجعة الأخرى بين (3.5-4)، مع غالبية الوقوع تحت متوسط (4)، أي أن الرقابة على

- على الأقل لمجالات المراجعة، كما صنفوا الرقابة الداخلية لمناطق المراجعة بين (كافية إلى حدٍ ما وكافية تماماً).
- كما تشير نتيجة اختبار بيرسون إلى وجود علاقة معنوية إحصائية بين تكرار عمليات المراجعة وكفاية الرقابة الداخلية على مجالات المراجعة عند مستوى معنوية (Sig.=0.003).
- بالنسبة لتأثير عمليات المراجعة على كفاية الرقابة الداخلية، تشير قيمة معامل ارتباط بيرسون ($R=0.43$) إلى وجود ارتباط إيجابي ولكنه ضعيف نسبياً بين تكرار المراجعة وكفاية الرقابة، أي إن التغير في تكرار عمليات المراجعة يؤدي إلى تغير إيجابي مشابه في كفاية الرقابة بنسبة (43%) فقط وهي نسبة متوسطة نسبياً.

جدول رقم (5): العلاقة بين تكرار عمليات المراجعة الداخلية وكفاية الرقابة الداخلية

عدد مرات المراجعة	كفاية الرقابة الداخلية					الاجمالي
	كافية تماماً	كافية	كافية إلى حد ما	غير كافية	غير كافية تماماً	
أكثر من مرة في العام	5	7	5	0	0	17
مرة في العام	1	13	6	1	0	21
كل عامين	0	1	0	1	0	2
كل ثلاثة أعوام	0	0	0	1	0	1
لا تخضع للمراجعة	0	0	0	0	0	0
الإجمالي	6	21	11	3	0	41

اختبار بيرسون: قيمة مربع كاي (Chi Square value= 24.712)، درجات الحرية (df= 9)، مستوى المعنوية (Sig= 0.003)، معامل ارتباط بيرسون (Pearson's R= 0.43).

- ج. العلاقة بين تكرار عمليات المراجعة وفعالية الرقابة الداخلية:
- بشكل مشابه لكفاية الرقابة، يتضح من الجدول (4) وجود نمط مماثل لفعالية الرقابة وإن كان بشكل أوضح، حيث كانت الرقابة أكثر فعالية في المجالات التي تخضع في نفس الوقت للمراجعة أكثر من مرة في العام، وهذه المجالات في الغالب ترتبط بالنقدية والأصول النقدية والعمليات المتعلقة بالإيرادات المصروفات باستثناء مجالين للمصروفات هما المشتريات ومكافآت الإدارة العليا (جاء في الترتيب 21 و22 من بين 27 مجال مراجعة)، ويشير ذلك إلى ضعف فعالية الرقابة للمجالين مقارنة بالمجالات الأخرى الخاضعة للدراسة.
- ولمزيد من التحليل، تم التحقق من معنوية العلاقة بين تكرار عملية المراجعة وفعالية الرقابة الداخلية، والتحقق مما إذا كان هناك تأثير لتكرار عمليات المراجعة على فعالية الرقابة، كما هو موضح في الجدول رقم (6).
- يظهر جدول (6) صورة مطابقة تقريباً لما ورد في الجدول (5)، حيث يتضح ما يأتي:
- أشار (93%) من العينة (38 من 41) إلى أن عمليات المراجعة تتكرر مرة واحدة في السنة على الأقل، كما صنفوا مستوى فعالية الرقابة الداخلية فيما بين (فعالة إلى حد ما وفعالة جداً)، أما مجالات المراجعة التي تخضع للمراجعة مرة واحدة كل عامين أو أكثر فصنفت على أنها ذات رقابة داخلية غير فعالة.
- تشير نتيجة اختبار بيرسون إلى وجود علاقة معنوية إحصائية بين تكرار عمليات المراجعة وفعالية الرقابة الداخلية على مجالات المراجعة عند مستوى معنوية (Sig.=0.000).
- بالنسبة لتأثير عمليات المراجعة على فعالية الرقابة الداخلية، تشير قيمة معامل ارتباط بيرسون ($R=0.48$) إلى وجود ارتباط إيجابي بشكل متوسط نسبياً بينهما، بمعنى أن التغير في عمليات المراجعة قد يؤدي إلى تغير مشابه في فعالية الرقابة بنسبة (48%) وهي نسبة متوسطة نسبياً.

جدول رقم (6): العلاقة بين تكرار عمليات المراجعة وفعالية الرقابة الداخلية

الإجمالي	فعالية الرقابة الداخلية					عدد مرات المراجعة
	غير فعالة تمامًا	غير فعالة	فعالة إلى حد ما	فعالة	فعالة تمامًا	
17	0	0	5	7	5	أكثر من مرة في العام
21	0	0	7	12	2	مرة في العام
2	0	0	1	1	0	كل عامين
1	0	1	0	0	0	كل ثلاثة أعوام
0	0	0	0	0	0	لا تخضع للمراجعة
41	0	1	13	20	7	الإجمالي

اختبار بيرسون: قيمة مربع كاي (Chi Square value= 44.294)، درجات الحرية (df=9)، مستوى المعنوية (Sig=0.000)، معامل ارتباط بيرسون (Pearson's R=0.48).

حد ما). كما أظهرت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة معنوية بين تكرار عمليات المراجعة الداخلية وكل من كفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

2/5. العلاقة بين كفاية الرقابة وفعالية الرقابة:

ولمزيد من التوضيح للعلاقة بين متغيرات الدراسة، قام الباحثان بدراسة العلاقة بين كفاية الرقابة وفعالية الرقابة وتحديد مدى ملائمة الرقابة الداخلية لمجالات المراجعة محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): العلاقة بين كفاية وفعالية الرقابة الداخلية

الإجمالي	فعالية الرقابة الداخلية					كفاية الرقابة الداخلية
	غير فعالة تمامًا	غير فعالة	فعالة إلى حد ما	فعالة	فعالة تمامًا	
6	0	0	0	1	5	كافية تمامًا
21	0	0	3	16	2	كافية
11	0	0	9	2	0	كافية إلى حد ما
3	0	1	1	1	0	غير كافية
0	0	0	0	0	0	غير كافية تمامًا
41	0	1	13	20	7	الإجمالي

اختبار بيرسون: قيمة مربع كاي (Chi Square value=50.575)، درجات الحرية (df=9)، مستوى المعنوية (sig= 0.000)، معامل ارتباط بيرسون: (Pearson's R= 0.72).

تنازلياً من الأعلى كفاءة والأعلى فعالية إلى الأقل كفاءة وفعالية وهي: (الأرصدة لدى البنوك، ودائع العملاء، النقدية وشبه النقدية، أذون الخزانة والسندات الحكومية، محفظة القروض، الاحتياطيات لدى البنك المركزي، خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، إيرادات القروض والسلفيات والأرصدة لدى البنوك، الإيرادات الأخرى، المرتبات والأجور وما في حكمها)، ويلاحظ

نستنتج مما سبق أن المراجعين الداخليين بناء على خبرتهم في فحص مجالات المراجعة الخاضعة للدراسة، يعتقدون أن تصميم وفعالية الرقابة الداخلية على المجالات المرتبطة بالعمليات المالية وخاصة المتعلقة بالنقدية وشبه النقدية أكثر ملائمة نسبياً من غيرها في بقية مجالات المراجعة. حيث يكشف التحليل أن تكرار عمليات المراجعة الداخلية مرتفع نسبياً في المجالات التي ترتبط بالنقدية والعمليات المالية المتعلقة بالإيرادات وبعض المصروفات، وصنف المراجعون كفاية وفعالية الرقابة الداخلية لمعظم هذه المجالات ما بين (كافي وكافي إلى حد ما، وفعال وفعال إلى

ويتضح من الجدول (7) ما يأتي:

- صنف (66%) من العينة (27 من 41) مستوى كفاية وفعالية الرقابة الداخلية لمجالات المراجعة السبعة والعشرين الخاضعة للدراسة ما بين (كافية إلى كافية تماماً) و(فعالة إلى فعالة تماماً) على التوالي.
- مجالات المراجعة العشرة التي صُنفت بأنها ذات مستوى مرتفع في كفاية وفعالية الرقابة الداخلية مرتبة

- من جانب آخر، تشير قيمة الاختبار الإحصائي إلى وجود علاقة معنوية إحصائية بين كفاية الرقابة الداخلية وفعالية الرقابة الداخلية بمستوى معنوية ($\text{Sig} = 0.000$)، وكانت قيمة معامل ارتباط بيرسون ($R = 0.72$) وتشير إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرين، فالتغير في كفاية أو فعالية الرقابة بالزيادة أو النقص يؤدي إلى تغير في المتغير الآخر بنسبة (72%) وهي نسبة عالية. ومما سبق يمكننا أن نستنتج وجود علاقة معنوية إحصائية بين كفاية الرقابة وفعالية الرقابة. ويمكن الاستفادة من هذه النتائج للقول بأن دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاية الرقابة الداخلية سيؤدي إلى تحسين فعالية الرقابة الداخلية والعكس أيضاً صحيح.

3/5. أثر توصيات المراجعة بتحسين السياسات والإجراءات على كفاية الرقابة الداخلية:

يعد الامتثال للسياسات والإجراءات أمراً ذا أثر واسع على العمليات المالية والتشغيلية وبالتالي على إنجاز الأهداف العامة للمنظمة، لذلك يعتبر وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وموثقة بشكل ملائم في المنظمة أمراً بالغ الأهمية، كونها توفر إطاراً ملائماً للممارسات المقبولة وتحدد الضوابط الرقابية ذات الصلة.

لذلك فقد سئل المشاركون في الدراسة عما إذا كانت مجموعة السياسات والإجراءات هذه موجودة في منظماتهم وتخضع للمراجعة من قبل المراجعة الداخلية، وقد ذكر (82%) من المشاركين وجود هذه السياسات في منظماتهم، وأنها تخضع للفحص من قبل وظيفة المراجعة الداخلية. وعلى هذا الأساس نتقل إلى القضية الرئيسة وهي تحديد أثر توصيات المراجعة الداخلية في مساعدة الإدارة على تعزيز تصميم الرقابة الداخلية، كما هو موضح في الجدول رقم (8).

على هذه المجالات ارتباط معظمها بالاصول والالتزامات النقدية وعناصر الإيرادات من النشاط الجاري، كما أن معظم هذه المجالات لا تخضع لسيطرة إدارة البنك بالكامل لارتباطها بأطراف خارجية، وقد يكون ذلك هو سبب تصنيفها على أنها ذات رقابة داخلية قوية.

- حصلت ثمانية مجالات مراجعة على مرتبة متوسطة من حيث كفاية وفعالية الرقابة الداخلية، وهي مرتبة تنازلياً كالآتي: (رأس المال والاحتياطيات، إيرادات القروض والسلفيات، والأرصدة لدى البنوك، تكلفة الودائع، الإيرادات الأخرى، إيرادات أذون الخزانة والسندات الحكومية، مصاريف السفر والمواصلات، مخصص الضرائب والمخصصات الأخرى).

- مجالات المراجعة الباقية جاءت في مستوى منخفض لكفاية وفعالية الرقابة الداخلية، ومعظم هذه المجالات لا ترتبط بشكل مباشر بالعمليات المالية والتشغيلية أو بالنقدية وشبه النقدية، وتضمنت بنود أخرى مثل الاصول الثابتة والحفظ والارشفة. إلا انها هذه المجموعة تضمنت ثلاثة عناصر للمصروفات هي المشتريات والصيانة ومكافآت مجلس الإدارة. كما ورد مجال المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ضمن هذه الفئة برغم أهميتها الجوهرية في البنوك، حيث تشير تقارير البنك المركزي إلى وجود تركيزات عالية في إقراض أقارب مجالس الإدارة في البنوك اليمنية.

ومن خلال ما سبق نستنتج وجود رقابة داخلية ملائمة على المجالات المرتبطة بالاصول والالتزامات النقدية والعمليات المالية المتعلقة بالإيرادات. وتبين أن مجالات المصروفات جاءت أما ذات رقابة داخلية متوسطة أو منخفضة، واعتبرت ثلاثة عناصر رئيسية من المصروفات بأنها ذات رقابة داخلية ضعيفة.

جدول رقم (8): أثر توصيات المراجعة الداخلية على كفاية الرقابة الداخلية

السياسات المالية والتشغيلية	قيمة (B)	الانحراف المعياري	قيمة Wald	مستوى المعنوية Sig
ثابت المعادلة (Threshold)	0.9051	0.7020	0.3727	0.0070
1. دليل إعداد الموازنة والحسابات الختامية	-0.270	0.3360	0.6440	0.4220
2. دليل السياسات المحاسبية	0.7420	0.4820	0.3742	0.1230
3. سياسة إدارة النقدية (سياسة السيولة)	-0.586	0.3070	0.6543	0.056*
4. سياسة الإقراض والتمويل	-0.059	0.2700	0.0480	0.8260
5. سياسة الادخار (الودائع)	0.2780	0.2410	0.3321	0.2480
6. سياسة الاستثمار	-0.235	0.3520	0.4430	0.5060
7. سياسة إدارة المخاطر	0.3380	0.2630	0.6471	0.1990
قيمة (Chi-Square) للنموذج	0.0697			
مستوى المعنوية للنموذج	0.4220			
Pseudo R-Square				
Cox and Snell	0.1580			
Nagelkerke	0.1590			
McFadden	0.0280			
معنوي عند مستوى دلالة: (**= 5%)، (*= 10%)				

وتظهر نتائج الانحدار الترتيبي في الجدول (8) عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع (كفاية الرقابة الداخلية) والمتغير المستقل وهو توصيات المراجعين المراجعة الداخلية بتحسين السياسات المالية والتشغيلية، حيث كان مستوى المعنوية للنموذج ($P=0.422$). وكذلك الحال بالنسبة لعلاقة المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة كل على حده كانت العلاقة غير معنوية أيضاً، باستثناء التوصية بتحسين سياسة إدارة النقدية، فقد أظهر تأثيراً معنوياً على المتغير التابع عند مستوى دلالة ($\text{Sig.}=0.10$) بمستوى معنوية ($P=0.056$)، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى خصوصية نشاط البنوك وارتباط إدارة السيولة فيها بالعمليات اليومية، مما يظهر دوراً مؤثراً للمراجعة الداخلية في تحسين سياسة إدارة النقدية في البنوك اليمنية. أما قيمة Pseudo R-Square لكل من (Cox and Snell, Nagelkerke and McFadden R-square)، وهي تشابه معامل التحديد في نموذج الانحدار الخطي، فتبين أن (3%) فقط من التباين في كفاية الرقابة الداخلية يتم تفسيره بواسطة التباين في المتغيرات المستقلة في النموذج وهي نسبة ضعيفة جداً. لذلك يمكننا أن نستنتج أن توصيات وظيفة

المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية بتحسين السياسات والإجراءات المالية والتشغيلية لا تؤثر بشكل معنوي على مدى كفاية الرقابة الداخلية.

4/5. أثر تقييم المراجعة الداخلية لمدى تحقيق أهداف الرقابة وأنشطة الضبط الداخلي على فعالية الرقابة:

أكدت الدراسات السابقة أن أنشطة الرقابة المتعلقة بمراقبة الامتثال للسياسات والإجراءات هي الأداة التي تساعد المنظمة على تحديد مدى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، والتأكد من أن الضوابط الرقابية تعمل على النحو المنشود. حيث يرى كثير من الباحثين أنه عندما تتحقق أهداف الرقابة الداخلية المتعلقة بكفاءة العمليات، وسلامة السجلات المالية والامتثال للقوانين واللوائح، وحماية الأصول، وأداء أنشطة الضبط الداخلي بفعالية، فإنه يمكن اعتبار الرقابة الداخلية فعالة. لذلك فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: من وجهة نظر المراجعين الداخليين، هل يؤدي تقييم المراجعة الداخلية لمدى إنجاز الإدارة لأهداف الرقابة الداخلية إلى تعزيز فعالية الرقابة، وهل يشير هذا التقييم إلى أن الضوابط الرقابية تعمل على النحو المنشود؟

التحريفات ($P=0.088$)، وحماية أصول البنك ($P=0.029$). وكانت أنشطة الضبط الداخلي (الفقرتين 8، 9) غير معنوية بالنسبة لفعالية الرقابة الداخلية. أما قيمة Pseudo R-Square فتشير إلى أن مالا يقل عن (88%) من التباين في فعالية الرقابة الداخلية في البنوك يمكن تفسيره بواسطة التباين في المتغيرات المستقلة. ويمكننا أن نستنتج مما سبق أن تقييم المراجعين لمدى نجاح الإدارة في تحقيق وتنفيذ أهداف الرقابة الداخلية وأنشطة الضبط الداخلي تؤثر بشكل معنوي على فعالية الرقابة الداخلية.

وللاجابة على هذا التساؤل تم دراسة العلاقة بين تقييم المراجعة الداخلية لمدى إنجاز الإدارة لأهداف الرقابة الداخلية إلى تعزيز فعالية الرقابة باستخدام نموذج الانحدار الترتيبي حسب ماهو موضح في الجدول (9). حيث تشير نتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع - فعالية الرقابة الداخلية- وتقييم المراجعة الداخلية لمدى تحقيق الإدارة لأهداف الرقابة الداخلية، وكانت قيمة كاي تربيع كبيرة ($\chi^2=180.499$) بمستوى معنوية للنموذج ($\text{Sig.}=0.000$)، ويرجع ذلك لمعنوية تأثير فعالية العمليات ($P=0.042$)، وسلامة القوائم المالية للبنك من

جدول رقم (9): أثر تقييم مدى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية على فعالية الرقابة الداخلية

أهداف الرقابة الداخلية	قيمة (B)	الانحراف المعياري	قيمة Wald	مستوى المعنوية Sig.
ثابت المعادلة (Threshold)	0.7183	0.9820	0.34514	0.0000
1. استغلال موارد البنك بشكل كفاء (كفاءة العمليات)	-0.262	0.3360	0.6090	0.4350
2. تحقيق الأهداف من قبل مجلس إدارة البنك (فعالية العمليات)	0.8840	0.4350	0.1194	0.042 **
3. سلامة القوائم المالية للبنك من التحريفات	0.8580	0.5020	0.9192	0.088 *
4. سلامة السجلات المالية والمعلومات المحاسبية	-0.443	0.4650	0.9060	0.3410
5. حماية أصول البنك	-0.889	0.4070	0.7644	0.029 **
6. الالتزام بقانون البنوك والقوانين والتعليمات الرسمية الأخرى	0.2320	0.6030	0.1480	0.7010
7. الالتزام بالسياسات والإجراءات المقررة من مجلس إدارة البنك	-0.562	0.4180	0.8071	0.1790
8. مراقبة الأداء المالي (ضمان فعالية المراجعة الداخلية)	0.1840	0.6090	0.0910	0.7620
9. مراقبة مدى الالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات	0.5900	0.5430	0.1791	0.2780
قيمة (Chi-Square) للنموذج	0.499180			
مستوى المعنوية للنموذج	0.000 **			
Pseudo R-Square				
Cox and Snell	0.9900			
Nagelkerke	0.9950			
McFadden	0.883			

معنوي عند مستوى دلالة: (** = 5%)، (* = 10%)

من التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني المنشورة خلال الفترة 2011/2005م. حيث تم استخدام تحليل الانحدار الترتيبي لتحديد أثر تكرار عمليات المراجعة الداخلية، وكفاءة الرقابة، وفعالية الرقابة، وتقييم مدى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وتقييم أنشطة الضبط الداخلي على الأداء المالي للبنوك حسب ماهو مبين في الجدول (10).

5/5. أثر تكرار عمليات المراجعة وكفاءة وفعالية الرقابة على الأداء المالي:

يهدف دراسة أثر العلاقة بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك، وهو الهدف الرئيس للدراسة، فقد تم جمع بيانات مستقلة عن الأداء المالي للبنوك، ممثلاً بالتغير في صافي إجمالي أصول البنك،

جدول رقم (10): أثر عمليات المراجعة وكفاءة وفعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي

المتغيرات المستقلة	قيمة (B)	الانحراف المعياري	قيمة Wald	مستوى المعنوية Sig
ثابت المعادلة (Threshold)	3.47640	1.05925	0.5832	0.1080
1. تكرار عمليات المراجعة	0.23957	0.97536	0.3962	0.1220
2. كفاية الرقابة الداخلية	0.09218	0.38112	0.1352	0.1440
3. فعالية الرقابة الداخلية	-0.73240	0.99527	0.1172	0.1460
4. تقييم مدى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية	0.72823	0.62714	0.6322	0.1050
5. تقييم أنشطة الضبط الداخلي	0.38839	0.61124	0.5612	0.1100
قيمة (Chi-Square) للنموذج		0.50121		
مستوى المعنوية للنموذج Sig.		** 0.001		
Cox and Snell		0.9720		
Nagelkerke		0.0001		
McFadden		0.0001		
معنوي عند مستوى دلالة: (** = 5%)، (* = 10%)				

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

- تُظهر النتائج معنوية نموذج الانحدار، أي وجود تأثير معنوي للمتغيرات الخمسة مجتمعة على الأداء المالي للبنوك. ويتضح ذلك من قيمة إحصاء كاي تربيع التي تساوي (21.501) بمستوى معنوية (P=0.001). كما تشير قيم Pseudo R-Square إلى أن ما لا يقل عن (97%) من التباين في الأداء المالي للبنوك يمكن تفسيره بواسطة التباين في المتغيرات المستقلة الخمسة.

- بالنسبة لأثر المتغيرات المستقلة - كل على حده - على الأداء المالي للبنوك، تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكاد متغيران أن يكونا ذا تأثير معنوي على الأداء المالي، هما تقييم تحقيق أهداف الرقابة (P=0.105)، وتقييم أنشطة الضبط الداخلي (P=0.110). وباستثناء متغير فعالية الرقابة الداخلية الذي كان تأثيره سلبياً، كان تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى إيجابياً على الأداء المالي.

6. ملخص البحث والنتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى التحقق من دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي والتشغيلي من خلال تعزيز عمليات الرقابة الداخلية على العمليات المالية والتشغيلية في البنوك اليمنية. واستند البحث في تفسير دور المراجعة الداخلية في

تحسين فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للبنوك اليمنية من خلال المبررات النظرية التي تقدمها كل من نظرية اقتصاد تكلفة المعاملات ونظرية الوكالة، بالإضافة إلى أطر الرقابة الداخلية الصادرة عن المنظمات المهنية كإطار لجنة (COSO) وإطار الرقابة الداخلية للجنة بازل للرقابة المصرفية (2012، Basel)، والتي تؤيد جميعها بأن فعالية وظيفة المراجعة الداخلية ترتبط بنجاح الإدارة في تحقيق أهداف المنظمة وبكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وينطلق هذا الافتراض من واقع أن المراجعين الداخليين أكثر قدرة على كسب تعاون الأعضاء الآخرين داخل المنظمة، ويمكنهم الوصول إلى معلومات مهمة ليست متاحة للمراجعين الخارجيين، كما يمكنهم من خلال مراجعة وفحص الرقابة الداخلية وأنشطة الضبط الداخلي من تزويد الإدارة العليا بوصف وتقييم لكفاءة وفعالية الرقابة الداخلية القائمة وأوجه القصور فيها، وتقديم التوصيات اللازمة بالتحسين والتصحيح (Sprakman, 1997).

ولتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي في بناء الجانب النظري من الدراسة، من خلال تحليل نتائج البحوث والدراسات في هذا المجال. أما الجانب العملي فيعتمد على تحليل بيانات الدراسة الميدانية التي تم

بالتحسين في سياسة إدارة النقدية، ومن خلال ذلك يمكن القول بأن المراجعة الداخلية تساهم في مساعدة الإدارة العليا للبنوك في إدارة النقدية، وهي نتيجة منطقية كون النقدية هي العنصر الرئيسي في العمليات التشغيلية البنكية، حيث يعتبر تحديد الاحتياجات اليومية من النقدية عملية مركزية في النشاط اليومي للبنوك، وهو أمر قد يتطلب إعادة النظر بشكل مستمر في سياسة إدارة النقدية.

2. فعالية الرقابة الداخلية:

- استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي يمكن القول بأن عمليات المراجعة الداخلية المتكررة في المجالات المالية والتشغيلية تمكن المراجعين من تقديم تغذية راجعة تساعد إدارة البنك على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية. ويدعم هذه القول نتائج الجدول (6) والتي تُظهر وجود علاقة معنوية قوية بين عمليات المراجعة المتكررة وفعالية الرقابة الداخلية، وكذلك النتائج الواردة في الجدول (9) التي تُظهر أن تقييم المراجعة الداخلية لمدى إنجاز الإدارة لأهداف الرقابة له تأثير معنوي على فعالية الرقابة من خلال تزويد الإدارة العليا بتقارير حول فعالية العمليات التشغيلية، وحماية الأصول، وسلامة القوائم المالية من التحريفات، بما يُمكن الإدارة من تصحيح أوجه القصور في الرقابة وتحسين عملية المساءلة والرقابة في البنك. واستناداً إلى هذه النتائج يمكن القول بأن عمليات المراجعة المتكررة في المجالات المالية وخاصة المرتبطة بالاصول والالتزامات النقدية والإيرادات، يقدم المراجعون تغذية راجعة تساعد الإدارة العليا في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتخفيض التكاليف وحماية أصول البنك من الاختلاس وسوء الاستخدام وضمان دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية من خلال سلامة السجلات المالية من التحريفات. وهذه النتيجة تتفق مع ما أشارت إليه دراسة Fadzil et al., (2005) من أن هناك حاجة لتقييم دوري مستقل

الحصول عليها باستخدام قائمة الاستقصاء، بالإضافة إلى البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية الموحدة الصادرة عن البنك المركزي اليمني. وقد تضمنت قائمة الاستقصاء التي تم توجيهها للمراجعين الداخليين في البنوك اليمنية (27) مجال مراجعة تمثل العناصر الرئيسة للقوائم المالية وخاصة المتعلقة بالعمليات المالية والتشغيلية الرئيسية في البنوك، وطلب من المشاركين في الدراسة تحديد مدى تكرار عمليات المراجعة الداخلية وتقييم مدى كفاية وفعالية الرقابة الداخلية لهذه المجالات، وتقييم اثر توصيات المراجعة الداخلية على تحسين السياسات والإجراءات المالية والتشغيلية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: دور المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة الداخلية:

1. كفاية الرقابة الداخلية:

- تشير النتائج إلى أن (82%) من المراجعين الداخليين في البنوك اليمنية يقومون بفحص السياسات والإجراءات المالية في البنوك اليمنية، وبرغم ذلك تُظهر نتائج الاختبار الإحصائي في الجدول (5) عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين تكرار عمليات المراجعة وكفاية الرقابة الداخلية على مجالات المراجعة. مما يشير إلى أن الإدارة العليا في البنوك اليمنية لا تأخذ بعين الاعتبار توصيات المراجعة الداخلية بإدخال التحسينات على السياسات والاجراءات المالية والتشغيلية.

- من خلال نتائج البحث التي تشير إلى أن أصول والتزامات البنك الرئيسية - والتي هي في الاصل ذات طابع نقدي- والإيرادات والمصاريف التشغيلية المباشرة للبنك، تحتل مراتب متقدمة من حيث تكرار عمليات المراجعة الداخلية كما هو واضح في الجدول (4)، بالإضافة إلى النتائج من الجدول (8) والتي تبين بأن الإدارة العليا في البنوك اليمنية تأخذ بتوصيات المراجعة الداخلية المتعلقة

والتقرير عنه لتضمن الإدارة العليا التحقق من مدى إنجاز أهداف الرقابة الداخلية.

ثانياً: أثر تقييم أنشطة مراقبة الأداء على تعزيز فعالية الرقابة وتحسين الأداء المالي؛

- بهدف تحديد أثر تقييم المراجعين الداخليين لأنشطة الضبط الداخلي في تعزيز فعالية الرقابة المالية والتشغيلية وعلى الأداء المالي، تبين نتائج البحث في الجدولين (9)، (10) عدم وجود علاقة جوهرية بين تقييم المراجعة الداخلية لفعالية أنشطة الضبط الداخلي وكل من فعالية الرقابة والأداء المالي للبنوك، وتشير هذه النتيجة إلى أن الإدارة العليا في البنوك اليمنية لا تأخذ في الاعتبار توصيات المراجعة الداخلية بتحسين أنشطة الضبط الداخلي.

ثالثاً: أثر المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك؛

- ورغم أن النتائج السابقة تشير إلى أن عمليات المراجعة الداخلية كانت أكثر تكراراً في المجالات التي ترتبط بالعمليات المالية والتشغيلية، ووجود مستوى ملائم لكفاية وفعالية الرقابة على هذه البنود، وبرغم إن النتائج الواردة في الجدول (10) تشير إلى أن المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية تؤثر مجتمعة في الأداء المالي للبنوك، إلا أن النتائج في الجدول (10) تشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المتعلقة بالمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية كل على حده والمتغير التابع المتمثل بالأداء المالي للبنوك مما يوحي بضعف العلاقة بينهما.

- ونعتقد أن ضعف دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي أنه قد يرجع إلى سببين الأول: عدم اهتمام الإدارة العليا بتقارير المراجعة الداخلية المتعلقة بتحسين كفاية الرقابة الداخلية، ويؤكد ذلك النتائج من الجدول (8) والتي تشير إلى عدم وجود تأثير جوهري لتوصيات المراجعة الداخلية بتحسين السياسات والإجراءات المالية

والتشغيلية على كفاية الرقابة الداخلية. والسبب الآخر عدم أخذ الإدارة العليا بتوصيات المراجعة الداخلية المتعلقة بتعزيز أنشطة الضبط الداخلي، ويظهر ذلك من نتائج الجدول (9) والتي تشير إلى أن تقييم المراجعين لفعالية أنشطة الضبط الداخلي لا تؤثر بشكل معنوي على فعالية الرقابة الداخلية، ويعزز توقعنا حول ضعف دور المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة الداخلية، ما أظهرته نتائج اختبار الارتباط في الجدولين (5)، (6) والتي تبين ضعف علاقة الارتباط بين تكرار عمليات المراجعة الداخلية وكفاية وفعالية الرقابة الداخلية بالنسبة لبنود المراجعة الخاضعة للدراسة، برغم معنوية علاقة المراجعة الداخلية بكفاية وفعالية الرقابة الداخلية، مما يدل على أن معنوية هذه العلاقة لا ترجع لقوة تأثير عمليات المراجعة الداخلية على كفاية وفعالية الرقابة الداخلية، وإنما قد ترجع لأسباب أخرى مثل اهتمام الإدارة العليا بهذه البنود بسبب طبيعتها المالية والتي تجعلها عرضة للاحتيال والغش، وهو ما قد يدفعها - الإدارة - إلى تعزيز الرقابة على هذه البنود، وفي نفس الوقت توجيه عمليات المراجعة الداخلية للتركيز على هذه البنود.

- من جانب آخر، توحى نتائج البحث والتي تشير إلى وجود تأثير جوهري لتوصيات المراجعة الداخلية في تحسين سياسة إدارة النقدية، وعدم معنوية تأثير كفاية الرقابة الداخلية على الأداء المالي، بأن الإدارة العليا في البنوك اليمنية تعتمد على توصيات المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة النقدية في العمليات التشغيلية اليومية، إلا أنها لا تعتمد على تقارير المراجعة الداخلية في عمليات التخطيط المالي طويل الأجل.

وعلى الرغم من أن التحليل يظهر أن الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على الأداء المالي للبنوك اليمنية، إلا أن على البنوك اليمنية تفعيل دور

أمراً جوهرياً في تقييم كفاية هذه السياسات والجراءات ومدى فعالية تنفيذها والتقرير عنها للإدارة العليا، وعلى الإدارة العليا الأخذ بتوصيات المراجعة الداخلية بما يضمن تعزيز كفاية وفعالية الرقابة الداخلية، لما لذلك من أثر إيجابي متوقع على تحقيق أهداف البنك وتحسين الأداء المالي له.

المراجعة الداخلية كوظيفة تضيف قيمة للمنظمة من خلال اسهامها في تحسين أداء البنك وتحقيق أهدافه. فوجود رقابة كافية وفعالة في البنوك يعد أمراً مهماً للإدارة الرشيدة، لأن ذلك يوفر ضماناً للإدارة العليا بأن السياسات والجراءات المالية والتشغيلية الحالية توفر التعليمات والإرشادات اللازمة للمساعدة في تحقيق الأهداف التنظيمية وإدارة مخاطر الأداء. كما أن وجود وظيفة المراجعة الداخلية يعد

المراجع والمصادر

- الوشلي، أكرم محمد، المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات- دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية، المجلة العلمية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع 2012م، ص 709-776.
- البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للأعوام 2005-2012.
- Adams, M. B., (1994), Agency Theory and the international audit, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 9, No.(8): pp. 8-12.
- Agbejule, A. & Jokipii, A., (2009), Strategy, control activities, monitoring and effectiveness, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 24, No.(6): 500-522.
- Arens, A., Elder, R. & Beasley, M. (2006), *Auditing and assurance services: An integrated approach*, Uppers Saddle River, NJ: Pearson Education.
- Basel, (2012), *The Internal Audit Function in Banks*, Basel Committee on Banking Supervision, Bank for International Settlements, June.
- Bédard, J. (2006), *Sarbanes Oxley internal control requirements and earnings quality*, working paper, available at: <http://ssrn.com/abstract=926271>.
- Ben-Chorin, O. and Hedley, T.P., (2011), *Auditing and monitoring activities help uncover fraud and assess control effectiveness*, *The CPA Journal*, (June): pp. 68-71.
- Bisbe, J. And Otley, D. (2004), *The Effects of The Interactive Use of Management Control System on Product Innovation, Accounting Organizations and Society*, Vol. 29 No. 8: pp. 709-37.
- Boroah, V.K. (2002). *Logit and probit: Ordered and multinomial models*, Newbury Park, CA: Sage Publications.
- Bou-Raad, G. (2000), *Internal auditors and a value-added approach: the new business regime*, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 15, No. (4): pp. 182-186.
- Brown, P.R., (1994), *Independent auditor judgment in the evaluation of internal audit functions*, *Journal of Accounting Research*, autumn: pp. 444-455.
- Burnaby, P, A; Hass, S., (2001), *Internal auditing in the Americas*, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 26, No. (8) :pp. 734-756.
- Cai, C., 1997, *On the functions and objectives of internal audit and their underlying conditions*, *Managerial Auditing Journal*, Vol.12, No. (4): pp. 247-250.
- Chaney, B., Meade, D. & Shermann, K., (2002), *New governmental financial reporting model*, *Journal of Government Financial Management*, (Spring): pp. 25- 31
- Cook, J. W., and Winkle, G. M., (1976), *Auditing - Philosophy and Technique*.
- COSO, (1992), *Internal Control-Integrated Framework*, The Committee of Sponsoring organization of the Treadway Commission, September, pp. 9-12.
- COSO, (1994), *Internal Control - Integrated*

countants, Jan.

IIA, (1999), A Vision for the Future: Professional Practices Framework for Internal Auditing, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs, FL.

IIA, (2000), The Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs, FL.

IIA, (2002), The Professional Practices Framework, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs, FL.

IIA, (2004), The Professional Practices Framework, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs, FL.

IIA, (2011), what's Next for Internal Auditing, The IIA's Global Internal Audit Survey: A Component of the CBOK Study, The Institute of Internal Auditors Research Foundation (IIARF), available at:

<http://www.iiar.org/UserDocs/Images/What's Next for Internal Auditing.pdf>

Levine, R., (2004), The Corporate Governance of Banks: A Concise Discussion of Concepts and Evidence, World Bank Policy Research Working Paper 34-04, The World Bank.

Moeller, R., and Witt, H. N., (1999), Brink's Modern Internal Auditing, 5th Ed. (New York: John Wiley & Sons, Inc.

Nagy, A.L. and Cenker, W.J., (2002), An assessment of the newly defined internal audit function, Managerial Auditing Journal, Vol. 17 No. 3, pp. 130-7.

Nam, S., (2004), Corporate Governance of Banks: Review of Issues, Working Paper, Asian Development Bank.

PwC, (2006), State of the Internal Audit Profession: Internal Audit Post Sarbanes-Oxley, PricewaterhouseCoopers LLP, New York, NY.

Reeve, J. T., (1986), Internal Auditing, pp. 8-1 to 8-39. In Cashin, J.A., Neuwirth, P.D., and Levy, J.F. (eds.), Cashin's Handbook for Auditors, 2nd Ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1986).

Roth, J. and Espersen, D., (2003), Internal Audit's Role in Corporate Governance: Sarbanes-Oxley Compliance, The Institute of Internal Au-

Framework, Committee of Sponsoring Organization of Treadway Commission, AICPA, New York, NY

COSO, (2002), Enterprise Risk Management Framework Key Concepts Briefing Document, The Committee of Sponsoring organization of the Treadway Commission, July.

COSO, (2004), Enterprise Risk Management-Integrated Framework: Executive Summary, The Committee of Sponsoring organization of the Treadway Commission, September, pp. 1-7.

Deloitte (2006), Lean and Balanced - How to Cut Costs without Compromising Compliance, Deloitte.

Dittenhofer, M. (2001), Internal audit effectiveness: an expansion of present methods, Managerial Auditing Journal, Vol. 16, No. 8, pp. 443-50

Ernst and Young. (2004), Internal Audit in Malaysia, Ernst and Young, Kuala Lumpur.

Fadzil, F., Haron, H. & Jantan, M., (2005), Internal auditing practices and internal control system, Managerial Auditing Journal, Vol. 20, No. (8): 844866

Goodwin, J., (2004), A Comparison of Internal Audit in the Private and Public Sectors, Managerial Auditing Journal, Vol. 19, No. (5), pp. 640-650.

Goodwin, J., (2006), The use of internal audit by Australian companies, Managerial Auditing Journal, Vol. 21, No. 1, pp. 81-101.

Gray, G., (2004), Changing Internal Audit Practices in the New Paradigm: The Sarbanes-Oxley Environment, The Institute of Internal Auditors, Altamonte Springs, FL.

Hass, S., Abdolmohammadi, M., Burnaby, P., (2006), The Americas literature review on internal auditing, Managerial Auditing Journal, Vol. 21 No. (8) , pp. 835-844.

Holm, C. and Laursen, P.B. (2007), Risk and Control Developments in Corporate Governance: Changing the Role of the External Auditor?, Corporate Governance: An International Review, Vol. 15, No. 2, pp. 322-333.

IFAC, IAASB (2007), Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements, International Federation of Ac-

itors Research Foundation, Altamonte Springs, FL.

Sawyer, B. L., (2003) Sawyer's Internal Auditing. The practice of Modern Internal Auditing, The Institute of Internal Auditors, 5th ed., pp. 1061-1102.

Sawyer, L.B. and Vinten, G., (1996), The Manager and the Internal Auditor, Wiley, NY. http://dor.myflorida.com/dor/property/cmtable1/s_tatewide_table1.pdf

Sherer, M. and Kent, D., (1983), Auditing and Accountability, Pitman, London.

Skinner, D. and Spira, L.F. (2003), Trust and control: a symbiotic relationship?, Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol. 3, No.4, 28-35.

Spraakman, G., (1997). Transaction cost economics: A Theory for Internal Audit, Managerial Auditing Journal, Vol. 12, No. (7): pp. 323-330.

Sridhar R., (2003), Internal Auditing: History, Evolution, and Prospects, The Institute Of Internal Auditors Research Foundation, Research Opportunities in Internal Auditing.

Wang, X., (2006), Financial management in the public sector: Tools, applications and cases, New York, NY: M. E. Sharpe.

The Role Of Internal Audit In Improvement Of Internal Control And Financial Performance

Akram M. Al-washali^{1*} And Fathe M. Al-mohdar²

¹Accounting Department, Faculty of Administration-sciences Ibb University

²Accounting Department, Faculty of Administration-sciences Taiz University

*E-mail: a_washali@yahoo.com

Abstract:

The research aims to study the role of internal audit in improving the financial performance through enhanced internal control over financial and operational processes in the Yemeni banks. The research is based on the interpretation of this role on the theoretical justifications offered by the economy transaction cost theory, agency theory, and internal control frameworks as (COSO) and (Basel) frameworks. Generally the results show that the internal audit don't approve significant effect in improvements of financial performance in the Yemeni banks, The reason in this result is that the senior management doesn't consider the internal audit recommendations related to improving financial and operational policies and procedures, developing the monitoring activities, rather than the weakness of internal control over administrative expenses as it is not subject to internal audit review adequately. The positive results of the research are that the internal audit contributes to strengthening the effectiveness of control by contribution to enhance operational efficiency, protect the assets, and ensure the accuracy and reliability of accounting information. Finally, the results show that the financial and operational areas have internal control are more adequate, effective and subjected to internal audit review more than other areas.